"مدى تأثير الضبط الإداري في حماية البيئة والتنمية المستدامة"

دراسة مقارنة (التشريع السعودي والمصري)

الدكتور/ أحمد مختار عبدالحميد محمد

أستاذ القانون الإداري المساعد

كلية القانون – الجامعة العربية المفتوحة

سلطنة عمان

الخلاصة

(ISSN: 2356 - 9492)

منذ فجر التاريخ، ارتبط الإنسان ارتباطًا وثيقًا بالبيئة، فهي موطنه ومصدر رزقه، ومنها ينهل كل ضروريات حياته .ففي رحلة وجوده على الأرض، سعى الإنسان دومًا لبناء حضارته وتطوير حياته، تاركًا بصماته على كل شبرٍ من هذا الكوكب.

ولكن، للأسف، لم تُخلُ هذه المسيرة من سلبياتٍ أثرت بشكلٍ كبيرٍ على البيئة .ففي سعيه الدؤوب نحو التقدم والرقي، أهمل الإنسان واجبه في حماية البيئة، ممّا أدى إلى تفاقم مشكلاتها وازدياد خطر تلوّثها وفنائها.

وأدرك الإنسان منذ القدم أن البيئة، بكل أبعادها وعناصرها المختلفة، هي هبة عظيمة من الله سبحانه وتعالى، تجسد قدرته وعظمته. ففي كل مظاهر الطبيعة، من سهول وجبال، وبحار ووديان، وحيوانات ونباتات، دروس وعبر تُشير إلى عظمة الخالق جلّ وعلا.

ولكن، للأسف، لم تُحافظ البشرية على هذه النعمة كما ينبغي. فمع بداية الثورة الصناعية في العصر الحديث، وازدياد مشاريع التنمية الاقتصادية، نشأ صراعٌ بين الإنسان والبيئة. ففي سعيه الدؤوب لتحقيق التقدم والتطور، أهمل الإنسان واجبه في حماية البيئة، ممّا أدى إلى تفاقم مشكلاتها.

وتُعدّ ظاهرة التلوث من أخطر التحديات التي تواجه البيئة اليوم. فالنفايات الصناعية والمجاري، وعوادم السيارات، والملوثات الكيميائية، كلها تُساهم في تلوث الهواء والماء والتربة، ممّا يُشكل خطرًا كبيرًا على صحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى.

تتجلى التأثيرات السلبية للإنسان على البيئة في مختلف أشكالها، من تلوّث الهواء والماء والتربة، إلى انقراض العديد من أنواع الكائنات الحية، وتغير المناخ، وغيرها الكثير، وتعود هذه التأثيرات إلى ممارساتٍ خاطئةٍ يقوم بها الإنسان مثل الإستخدام المفرط للمواد الكيميائية التي تستخدم في مختلف المجالات، من الزراعة والصناعة إلى التنظيف الشخصي، ممّا يُسبب تلوّثًا خطيرًا للبيئة،

والنفايات التي تُعدّ أحد أهم مصادر تلوّث البيئة، خاصةً النفايات البلاستيكية التي تُهدد الحياة البحرية بشكل خاص وإزالة الغابات التي تُساهم بشكلٍ كبيرٍ في تغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة خطر الفيضانات والانهيارات الأرضية، والإنبعاثات الغازية التي تُطلق السيارات والمصانع غازاتٍ ضارّةً تُسبب الإحتباس الحراري وتغيّر المناخ.

يُمثل الإنسان في عصرنا الحالي ظاهرةً غريبةً، فهو يبني من جهة ويُدمر من جهةٍ أخرى .ففي الوقت الذي يُشيد فيه ناطحات السحاب والآلات المُتطورة ويُقيم المصانع الضخمة، يُقرب نهايته بيده من خلال تدميره للبيئة التي تُشكل أساس حياته.

فبينما يُسعى الإنسان جاهداً لتوفير الراحة والأمان لنفسه، يُهمل حماية البيئة التي تُؤمن له الحياة .ويبدو أنّ هذا التناقض يُهدد مستقبل البشرية بشكلٍ كبير، ممّا يُجعل حماية البيئة مسألة حياة أو موت.

لذا، بات من الضروري وجود وسائل قانونية تضمن حماية البيئة من التلوث والدمار .ويُعدّ الضبط الإداري أحد أهمّ هذه الوسائل، وذلك لقدرته على معالجة المخالفات البيئية بشكلٍ سريع وفعّال.

ويهدف الضبط الإداري إلى المحافظة على النظام العام بعناصره المختلفة، بما في ذلك الصحة العامة، والأمن العام، والسكن العام، والآداب والأخلاق العامة .وبما أنّ البيئة تُشكل عنصرًا أساسيًا من عناصر النظام العام، فإنّ حمايتها تُعدّ من واجبات الضبط الإداري.

ويعد القانون أداه لحماية البيئة، إذ يمكن للقانون أن يلعب دورًا هامًا في حماية البيئة من خلال سنّ القوانين والتشريعات التي تُحافظ على البيئة وتُحاسب المُخالفين بوسيلة الضبط الإداري كأداةً فعّالةً لحماية البيئة من خلال مراقبة الأنشطة التي تُلوّث البيئة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها.

Abstract:

Since the dawn of history, man has been closely associated with the environment, it is his home and source of livelihood, from which he fulfills all the necessities of his life. In the

(ISSN: 2356 - 9492)

journey of his existence on earth, man has always sought to build his civilization and develop his life, leaving his mark on every inch of the planet.

But, unfortunately, this rally was not devoid of minuses that significantly affected the environment. In his tireless pursuit of progress and advancement, man neglected his duty to protect the environment, which led to the aggravation of its problems and the increased risk of its pollution and extinction.

Man has realized since ancient times that the environment, in all its dimensions and various elements, is a great gift from Allah Almighty, embodying his power and greatness. In all manifestations of nature, from Plains and mountains, seas and valleys, animals and plants, there are lessons and lessons that point to the greatness of the creator.

But, unfortunately, mankind has not preserved this grace as it should. With the onset of the industrial revolution in the modern era, and the increase in economic development projects, a conflict arose between man and the environment. In his tireless pursuit of progress and Development, man has neglected his duty to protect the environment, exacerbating its problems.

The phenomenon of pollution is one of the most serious challenges facing the environment today. Industrial waste and sewage, car exhaust, chemical pollutants all contribute to the pollution of air, water and soil, posing a great danger to human health and other living organisms.

The negative effects of man on the environment are manifested in various forms, from air, water and soil pollution, to the extinction of many species of living organisms, climate change, and many others, and these effects are due to wrong practices carried out by man such as excessive use of chemicals that are used in various fields, from agriculture and industry to personal cleaning, causing serious pollution،

And waste, which is one of the most important sources of environmental pollution, especially plastic waste, which threatens marine life in particular, deforestation, which contributes significantly to climate change, loss of biodiversity, increased risk of floods and landslides, and

gas emissions that cars and factories release harmful gases that cause global warming and climate change.

Man in our present time represents a strange phenomenon, he builds on the one hand and destroys on the other. While he builds skyscrapers, advanced machines and establishes huge factories, he brings his end closer by destroying the environment that is the basis of his life.

While man strives to provide comfort and safety for himself, he neglects the protection of the environment, which secures his life. It would seem that this contradiction greatly threatens the future of mankind, making Environmental Protection a matter of life and death.

Therefore, it has become necessary to have legal means to ensure the protection of the environment from pollution and destruction. Administrative control is one of the most important of these means, due to its ability to address environmental violations quickly and effectively.

Administrative control aims at maintaining public order with its various elements, including public health, public security, public housing, and public morals and ethics. Since the environment is an essential element of public order, its protection is one of the duties of administrative control.

The law can play an important role in protecting the environment by enacting laws and legislations that preserve the environment and hold violators accountable through administrative control as an effective tool for protecting the environment by monitoring activities that pollute the environment and taking the necessary measures to prevent them.

إشكالية البحث

(ISSN: 2356 - 9492)

الحماية البيئية من المواضيع التي لاقيت إهتماماً كبيرة في العصر الحديث، فمخاطر التلوث البيئي ما زالت في إزدياد، وتتضرر منها جميع الدول، لذلك من ابرز اهداف التنمية المستدامة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ حماية البيئة من التلوث.

وتتمثل إشكالية البحث في كيفية مكافحة وحماية البيئة، الذي فأجا كل دول العالم بأضرار بيئية متسعة وتداعياته على غير مثال سابق، واصبح لزماً على كل دولة تعمل – سواء منفردة او مشتركة مع غيرها – على حماية البيئة وفقاً للقوانين والتشريعات القائمة وربما بإجراءات إستثنائية للوصول لحلول حماية البيئة.

تساؤلات البحث

تهدف تساؤلات البحث الى إيجاد حلول قانونية تساهم في حماية البيئة من خلال سعي سلطة الضبط الإداري في تحقيق الحماية البيئية من شتي انواع التلوثات، وذلك من خلال البحث عن الإجابة، وتتمثل في مجموعة من التساؤلات الآتية:

١- ما المقصود بالضبط الإداري كوسيلة لحماية البيئة؟

٢- ما هي هيئات الضبط الإداري؟

٣- ما هي الأنظمة السعودية المتعلقة بحماية البيئة؟

٤- ما هي الاسباب الكامنة والحقيقية في عدم التطبيق والتعديل للنصوص القانونية التي تناولت حماية البيئة، على الرغم من الوسائل والأساليب التي تملكها الإدارة التي منحها القانون إياها من أجل تعزيز دورها في الحماية، ولاسيما الجزاءات التي تملكها في تحقيق هذه الحماية؟

٥- لماذا تتقاعس سلطات الضبط الإداري عن تنفيذ أحكام قوانين حماية البيئة من التلوث، وما دور الهيئات القائمة على حماية البيئة وفق نظام البيئة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩-١١-١٤٤١هـ؟

أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة من ضخامة الحدث وتداعيات اضرار البيئة وآثارة الكبية على النواحي الإقتصادية والإجتماعية التى أصابت العديد من الدول دون تمييز، هذا وفضلاً عن ضرورة التعرف على ادوات الضبط الإداري التي تسمح للإدارة ان تفرض قيوداً لحماية البيئة حفاظاً للنظام العام، وعلى كيفية إستخاد الأجهزة للقوانين والأنظمة لحماية الصحة العامة، والنتائج المترتبة على هذا التطبيق والثمار المستفاد من ذلك.

ويهدف هذا البحث الى تهيئة الجهاز الإداري في المملكة العربية السعودية لتحقيق اهداف جديدة وهي اهداف خطة التنمية القومية المشتملة على برامج حماية البيئة للمحافظة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

منهج البحث

يُقصَد بالمنهج بوجه عام ذلك الطريق الذي يسلكه العقل الإنساني؛ سعيًا إلى الحقيقة؛ ومن أهم السبل للبحث العلمي:

١- **طريقة الاستقراء**، وبمقتضاه ننتقل من الحكم على الجزيئات إلى المبدأ الكلي.

٢- **طريقة القياس**، وبمقتضاه ننزل من المبدأ الكلي لنحكم على الجزيئات.

وفي مجال البحث القانوني يُؤخَذ بهاتين الطريقتين، ويُطلَق على أولهما التركيب أو التأصيل وعلى ثانيهما الاستخلاص أو التحليل، وأخذت هذه الدراسة بنظام التحليل.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والتطبيقي؛ وفي هذا الإطار قمنا بتحليل النصوص القانونية التي تخصُّ حماية البيئة من خلال الضبط الإداري وفق الإطار النظري والتطبيقي.

خطة البحث

يتكون هذا البحث من مبحثين على النحو الآتي:

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الأول: ويحمل عنوانه (مفهوم الضبط الإداري والبيئة والعلاقة بينهما)، وينقسم هذا المبحث إلي **ثلاثة مطالب**، تناول الباحث في **أولهما**: تعريف وخصائص الضبط الإداري ، ثم في **ثانيهما**: تعريف البيئة، **وثالثهما:** علاقة الضبط الإداري السعودي المصري بالبيئة.

المبحث الثاني: ويحمل عنوانه (دور الضبط الإداري في حماية البيئة)، وينقسم هذا المبحث إلي **مطلبين**، تناول الباحث في **أولهما**: هيئات الضبط الإداري السعودي المصري في حماية البيئة، ثم في **ثانيهما:** وسائل هيئات الضبط الإداري السعودي المصري.

المبحث الأول

مفهوم الضبط الإداري والبيئة والعلاقة بينهما

يُعدّ الضبط الإداري أحد أهمّ صور النشاط الإداري الذي تقوم به السلطة التنفيذية في الدولة، وذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق الأفراد، وتتمثل أهمية الضبط الإداري في كونه أداةً فعّالةً لحفظ النظام العام وضمان سير الحياة الاجتماعية بشكلٍ سليم.

يُعدّ الضبط الإداري أداةً فعّالةً لحماية المصلحة العامة، بما في ذلك حماية البيئة، ولذلك يجب على الدول تعزيز استخدام الضبط الإداري لحماية البيئة من التلوث والدمار، وذلك من خلال سنّ القوانين والتشريعات اللازمة، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة، وتوعية الأفراد بأهمية حماية البيئة.

وسوف نقسم دراسة هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هما:

المطلب الأول: تعريف وانواع الضبط الإداري.

المطلب الثاني: تعريف البيئة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الضبط الإداري السعودي المصري والبيئة.

المطلب الأول

تعريف وانواع الضبط الإداري

تعد وظيفة الضبط الاداري من اول واجبات الدولة واهمها، فهي ضرورة لازمة لاستقرار النظم وصيانة الحياة الاجتماعية والمحافظة عليها، وبدون تلك الوظيفة تعم الفوضى وينهار النظام الاجتماعي في الدولة، فتقوم الادارة بالتدخل المباشر وفرض بعض القيود على الحريات العامة للأفراد، وهذا يضع على عاتق الادارة واجب مهم واساسي ألا وهو تحقيق التوازن بين صيانة النظام العام في المجتمع من جهة، وتقتضي منا دراسة ماهية الضبط الإداري تسليط الضوء على تعريفه، وانواعه.

ونقسم هذا المطلب إلى فرعين إلى مطلبين كالآتي:

الفرع الأول: تعريف الضبط الإداري.

الفرع الثاني: انواع الفساد الإداري.

الفرع الأول

تعريف الضبط الإداري

يمكن تعريف الضبط الإداري في اللغة بأنه التصرف الحازم والمحكم الذي تقوم به السلطة الإدارية لضمان سير الأمور بشكلٍ سليم وتحقيق المصلحة العامة.

وجاء في المعجم (ضبطه): احكمه واتقنه. ويقال ضبط البلاد وغيرها: قام بأمرها قياما ليس فيه نقص. وضبط الكتاب ونحوه: اصلح خلله أو صححه وشكله.[1]

ويفهم من المعاني اللغوية لكلمة " ضبط " أن الضبط الإداري يعني أن العمل الإداري لابد أن يكون متقناً وليس به عيب أو نقص.

وقد عرفه الفقهاء بأنه:" حق الإدارة في أن تفرض على الأفراد قيوداً تحد من حريتهم بقصد حماية النظام العام".[1]

(1) المعجم الوجيز، مجمع اللغه العربية، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، طبعه ١٩٩٩-٢٠٠٠م ، ص ٣٧٦.

(ISSN: 2356 - 9492)

وعرفه الدكتور كمال أبو المجد بأنه:" الوسائل القانونية السليمة، والمقصود بها عادة مجموع السلطات الحكومية العامة، التي تهدف إلى المحافظه على الأمن والصحة والسكينة التي تتيح للدوله في سبيل ذلك، أن تقيد الحقوق والحريات الخاصة".[٢]

وعرفه الدكتور عبدالرؤوف بسيوني بأنه:" مجموع التدابير والإجراءات التي تتخذها الإدارة والتي تمثل قيداً على حريات الأفراد بقصد تنظيم هذه الحريات والمحافظة على النظام العام".[٣]

ويعرف بأنه:" الوسائل التي تتدخل بها السلطة الإدارية المختصة لتنظيم الحريات الفردية، بالقدر الضروري لحماية النظام العام وفي إطار المشروعية".[٤]

وقد عرفه الفقيه الفرنسي موريس هوريو **Maurice Hauriou من الناحية الوظيفية بأنه:" كل ما يستهدف به المحافظة على النظام العام في الدولة".**[٥]

ونلاحظ من خلال التعاريف سالفة الذكر أن الضبط الإداري هو مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي تظهر في شكل وسائل مختلفة، كالقرارات الفردية والتنظيمية والأومر والقوة الجبرية، التي تتضمن فرض قيود على حقوق وحريات الأفراد ونشاطاتهم، وتتخذ التدابير في حدود القانون ومبدأ المشروعية.

وبالتالي يُمثل الضبط الإداري أداةً قانونيةً فعّالةً بيد السلطة التنفيذية، تهدف إلى **حفظ النظام العام** وضمان **سير الحياة الاجتماعية** بشكلٍ سليم.

---

(١) أ.د/ محمد سليمان الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار لبفكر العربي، القاهرة، عام ١٩٧٩م، ص ٨٧

(٢) د/ أحمد كمال أبو المجد ، الرقابة على دستورية القوانين في أمريكا ومصر دراسة مقارنة، القاهرة، عام ١٩٦٢م، ص ٢٨٦

(٣) د/ عبدالرؤوف هاشم بسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص ٦.

(٤) د/ حمدي العجمي، القانون الإداري في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، عام ٢٠١٠م، ص ٢٧٩.

(5) **Hauriou (M): précis De droit administrative et de Droit public, sire12e éd, 1933. P.549,**

ويتجلى الضبط الإداري بمجموعةٍ من **التدابير والإجراءات** التي تتخذها السلطة الإدارية، وتشمل:

- **القرارات الفردية :**وهي قراراتٌ تُصدرها السلطة الإدارية لمعالجة حالاتٍ محددةٍ، مثل :إيقاف ترخيص محلٍ تجاريٍّ مُخالفٍ للقانون.
- **القرارات التنظيمية :**وهي قراراتٌ عامةٌ تُصدرها السلطة الإدارية لتنظيم سلوك الأفراد في مجالٍ معينٍ، مثل : قرارات تنظيم حركة المرور.
- **الأوامر :**وهي تعليماتٌ تُصدرها السلطة الإدارية إلى الأفراد أو الجهات المُخاطبة، بهدف إجبارهم على اتخاذ إجراءٍ محددٍ، مثل :أمر بإزالة مخالفةٍ بناءٍ.
- **القوة الجبرية :**وهي سلطةٌ تملكها السلطة الإدارية لاستخدام القوة لفرض قراراتها، وذلك في حالاتٍ استثنائيةٍ، مثل :فضّ اعتصامٍ غير قانونيٍّ.

الفرع الثاني

خصائص وانواع الضبط الإداري

يتميز الضبط الإداري بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من وظائف الإدارة العامة، ونذكر من أهم هذه الخصائص والمستنتجه من خلال تعريف الضبط الإداري ما يلي:

١ – الواقعية:

تهدف وظيفة الضبط الإداري إلى تحقيق غايات واقعية ملموسة، تتمثل في المحافظة على النظام العام بعناصره المختلفة، مثل :الأمن العام، والصحة العامة، والآداب العامة، والسكينة العامة.

٢ – الإلزامية:

يتمتع الضبط الإداري بصفة الإلزامية، بمعنى أنّه يُمكن للسلطة الإدارية إجبار الأفراد على الامتثال لقراراتها المتعلقة بالضبط الإداري.

٣ – الوقائية:

(ISSN: 2356 - 9492)

يُمكن استخدام الضبط الإداري كأداةٍ وقائيةٍ لمنع وقوع المخالفات، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بالقانون والنظام العام.

٤- العلاجية:

يُمكن استخدام الضبط الإداري كأداةٍ علاجيةٍ لمعالجة المخالفات التي تقع، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف المخالفة وردع المخالفين.

٥- الفورية:

يُمكن للسلطة الإدارية ممارسة الضبط الإداري بشكلٍ فوريٍّ، دون الحاجة إلى اتّباع إجراءاتٍ مُطوّلةٍ، وذلك لضمان سرعة معالجة المخالفات والحفاظ على النظام العام.

٦- الإستثنائية:

يُمكن للسلطة الإدارية اتخاذ إجراءاتٍ استثنائيةٍ في إطار الضبط الإداري، وذلك في حالات الطوارئ أو الكوارث، لضمان سلامة الأفراد والممتلكات.

٧- خضوعه لمبدأ المشروعية:

يخضع الضبط الإداري لمبدأ المشروعية، ممّا يعني أنّ السلطة الإدارية لا تُمكنها اتخاذ أيّ إجراءٍ من إجراءات الضبط الإداري إلّا في حدود القانون، مع مراعاة حقوق الأفراد وحرياتهم.

وهناك نوعان للضبط الإداري هما:

- الضبط الإداري العام.
- الضبط الإداري الخاص.

١ – الضبط الإداري العام:

الضبط الإداري العام هو وظيفة أساسية من وظائف الإدارة العامة، تُمارسها السلطة التنفيذية للدولة من خلال مختلف أجهزتها، وذلك بهدف تنظيم نشاط الأفراد وحرياتهم، ووضع بعض القيود الضرورية عليها، حفاظاً على النظام العام بعناصره الثلاثة :الأمن العام، السكينة العامة، والصحة العامة.

يعرفه احد الفقهاء بأنه: " مجموع الصلاحيات والسلطات التي تملكها هيئات الضبط الإداري العام، للمحافظة على النظام العام بمدلولاته الثلاثة، الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة، وذلك عن طريق تنظيم الأنشطة الفردية أو الحريات دون تحديدها في بعض الحالات، أو تقييدها في حالات آخرى، بإشتراط الحصول على ترخيص من الإدارة قبل ممارسة هذه الأنشطة أو إخطارها مسبقاً قبل ممارستها، كل هذا بقصد عدم الإخلال بالنظام العام، أو الإضرار بحريات الافراد الآخرين".[١]

وبالتالي يعهد بالضبط الإداري العام إلى مختلف السلطات الإدارية في المملكة العربية السعودية.

وتتمتع الإدارة العامة بمجموعة من الأدوات التي تمكنها من ممارسة وظيفة الضبط الإداري العام، **ومن أهم هذه الأدوات:**

- **اللوائح والقوانين:** تُعدّ اللوائح والقوانين من أهم أدوات الضبط الإداري، حيث تُحدّد القواعد والأحكام التي تحكم سلوك الأفراد ونشاطاتهم، وتُلزمهم بالامتثال لها تحت طائلة العقوبة.
- **الرقابة الإدارية:** تُمارس الإدارة العامة الرقابة على مختلف الأنشطة التي تتمّ داخل حدودها، وذلك للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- **العقوبات الإدارية:** تُلجأ الإدارة العامة إلى فرض عقوبات إدارية على المخالفين للقوانين واللوائح، وذلك بهدف ردعهم عن ارتكاب المخالفات مستقبلاً.

(١) د/ عبدالمجيد سليمان، د/ انس قاسم جعفر، أصول القانون، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢١١– ٢١٤

(ISSN: 2356 - 9492)

- **الإجراءات الوقائية:** تُتخذ الإدارة العامة مختلف الإجراءات الوقائية لمنع حدوث المخالفات، مثل :التوعية والتثقيف، ونشر الوعي القانوني، وإقامة الحملات التفتيشية.

أهداف الضبط الإداري العام:

يهدف الضبط الإداري العام إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- **حماية النظام العام:** يُساهم الضبط الإداري في حماية النظام العام من خلال منع وقوع الجرائم والمخالفات، وخلق بيئة آمنة ومستقرة للمجتمع.
- **صيانة الحقوق والحريات:** يُساعد الضبط الإداري على صيانة الحقوق والحريات العامة، وذلك من خلال منع الاعتداء عليها، وضمان ممارستها بشكلٍ قانوني.
- **تحقيق المصلحة العامة:** يساهم الضبط الإداري في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وذلك من خلال تنظيم سلوك الأفراد ونشاطاتهم، وضمان سيرها بشكلٍ سليم.

مبادئ الضبط الإداري العام:

يخضع الضبط الإداري العام لمجموعة من المبادئ التي تضمن ممارسته بشكلٍ عادلٍ وقانوني، ومن أهم هذه المبادئ:

- **المشروعية :**يجب أن يستند الضبط الإداري إلى أساس قانوني، وأن يتمّ ممارسته وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.
- **المساواة :**يجب أن يُطبّق الضبط الإداري على جميع الأفراد دون تمييز، وذلك على أساسٍ من المساواة أمام القانون.
- **العدالة :**يجب أن يُمارس الضبط الإداري بشكلٍ عادل، وأن يتناسب مع حجم المخالفة المرتكبة.
- **الضرورة :**يجب أن يُلجأ إلى الضبط الإداري كحلّ أخير، وذلك بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى.

٢- الضبط الإداري الخاص:

يُعدّ الضبط الإداري الخاصّ نوعًا من أنواع الضبط الإداري، يتميز بخصائصٍ تميزه عن الضبط الإداري العام، ونذكر من أهمّ هذه الخصائص ما يلي:

- **اختصاصه بمجالٍ محددٍ :**يتعلق الضبط الإداري الخاصّ بمجالٍ محددٍ، مثل :الصحة العامة، أو البيئة، أو الأمن العام، أو المرور، أو النقل، أو الاتصالات، أو غيرها من المجالات التي تُحدّدها النصوص القانونية.
- **خضوعه لنظامٍ قانونيٍّ خاصٍّ :**يخضع الضبط الإداري الخاصّ لنظامٍ قانونيٍّ خاصٍّ به، يتضمن القوانين واللوائح والأحكام الخاصة بكلّ مجالٍ من مجالات الضبط الإداري الخاصّ.
- **وجود سلطةٍ مختصةٍ :**تُمارس سلطة الضبط الإداري الخاصّ من قبل سلطةٍ مختصةٍ بكلّ مجالٍ من مجالات الضبط الإداري الخاصّ، مثل :وزارة الصحة في مجال الصحة العامة، ووزارة البيئة في مجال البيئة، ووزارة الداخلية في مجال الأمن العام، وهكذا.

أمثلة على الضبط الإداري الخاص:

- **إجراءات الرقابة الصحية على المنشآت الغذائية :**تُعدّ هذه الإجراءات من أمثلة الضبط الإداري الخاصّ في مجال الصحة العامة، حيث تُمارسها وزارة الصحة بهدف التأكد من التزام المنشآت الغذائية بالاشتراطات الصحية.
- **إجراءات إصدار تراخيص البناء :**تُعدّ هذه الإجراءات من أمثلة الضبط الإداري الخاصّ في مجال التخطيط العمراني، حيث تُمارسها الجهات المُختصة بهدف التأكد من التزام المباني بشروط السلامة والاشتراطات العمرانية.
- **إجراءات ضبط المخالفات المرورية :**تُعدّ هذه الإجراءات من أمثلة الضبط الإداري الخاصّ في مجال المرور، حيث تُمارسها إدارة المرور بهدف ضمان التزام قائدي المركبات بقواعد المرور.

أهمية الضبط الإداري الخاص:

- **حماية المصالح العامة :**يُساهم الضبط الإداري الخاصّ في حماية المصالح العامة في مجالاتٍ محددةٍ، مثل : الصحة العامة، والبيئة، والأمن العام، والمرور، وغيرها.

(ISSN: 2356 - 9492)

- **ضمان سير الحياة الاجتماعية بشكلٍ سليم :**يُساهم الضبط الإداري الخاصّ في ضمان سير الحياة الاجتماعية بشكلٍ سليمٍ، وذلك من خلال تنظيم سلوك الأفراد في مجالاتٍ محددةٍ، مثل :الصحة العامة، والبيئة، والأمن العام، والمرور، وغيرها.
- **تحقيق أهداف الدولة :**يُساهم الضبط الإداري الخاصّ في تحقيق أهداف الدولة في مجالاتٍ محددةٍ، مثل : تحسين مستوى الصحة العامة، وحماية البيئة، وتعزيز الأمن العام، وتحقيق السلامة على الطرق، وغيرها.

ويُعدّ الضبط الإداري الخاصّ أداةً فعّالةً لحماية المصالح العامة وضمان سير الحياة الاجتماعية بشكلٍ سليمٍ في مجالاتٍ محددةٍ، ولذلك، يجب على الدولة تعزيز استخدام الضبط الإداري الخاصّ لتحقيق أهدافها في هذه المجالات.

المطلب الثاني

تعريف البيئة

البيئة هي نظام معقد يتكون من عناصر حيوية وغير حيوية تتفاعل مع بعضها البعض، وتلعب البيئة دورًا هامًا في حياة الإنسان، ولذلك من المهم حمايتها من التحديات البيئية التي تواجهها، وتقع مسؤولية حماية البيئة على عاتق الجميع، أفرادًا وحكومات ومؤسسات، يجب علينا جميعًا التعاون لحماية البيئة من أجل ضمان مستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة، ومن هنا ينبغي تعريف البيئة لغة وإصطلاحاً وقانوناً.

وتعرف البيئة لغَة وإصطلاحاً وشرعاً بأنها:

يعود الاصل اللغوي لكلمة (البيئة) في العربية، إلى لفظ (بوّأ)، الذي اخذ من الفعل الماضي (باء) و(أباء) والاسم (البيئة)، والمباءة بمعنى (المنزل)[١].

بينما تطلق البيئة اصطلاحاً على المكان الذي يقيم فيه الإنسان وغيرُه، فالباءة والبيئة، هي بيت النحل في الجبل، ومتبوّأ الولد هو الرّحم، ويقال بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية ، وبيئة سياسية.[٢]

---

(١) مجمع اللغه العربية المصري، ١٩٧٣م ، ٧٥/١

(٢) المعجم الوسيط، ١٩٦١م ، ج٧٥/٢

ومن منظور شرعي، عنى الإسلام بالبيئة عناية فائقة، فإن حماية البيئة والمحافظة عليها، فريضة شرعية تستوجب المحافظة على الماء بعدم الإسراف في إستخدامة، وعدم تلويثه، والمحافظة على النبات بعدم قطعه إلا للضرورة، وزرعه لنأكل منه.

ولم يستخدم لفظ البيئة في القراءن الكريم، وإنما ذكر عناصره ومكوناته في كثير من المواضع والآيات الكريم، فذكر الأرض والجبال والمياة والنبات والحيوان، وتكرر ذكر لفظ الأرض فيه (٤٢٥) مرة.

وأشار القراءن الكريم إلي شمولية البيئة، وواجب الإنسان نحوها بعدم الإفساد فقال تعالي: (وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)[١]

تعرف البيئة قانوناً:

حيث عرف المنظم السعودي البيئة في المادة الأولى من نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٦٥ وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ، بأن البيئة / الأوساط البيئية هي:" كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو أي كائن حي؛ من ماء وهواء ويابسة وتربة وأحياء وتنوع أحيائي وغازات في الغلاف الجوي ومسطحات مائية، وما تحتويه هذه الأوساط من جماد وأشكال مختلفة من طاقة وموائل بيئية وعمليات طبيعية وتفاعلها فيما بينه"[٢].

وعرف ايضًا المشرع المصري البيئة في المادة الأولى من قانون البيئة قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م وتعدلاته بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و ما يحتويه من مواد و ما يحيط بها من هواء و ماء و تربة وما يقيمه الإنسان من منشآت.[٣]

(١) سورة الأعراف الاية ٧٤

(٢) المادة الأولى من نظام البيئة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٦٥ وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ

(٣) المادة الأولى من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م

(ISSN: 2356 - 9492)

وعرف الهواء في المادة الثانية بأنه الخليط من الغازات المكونة له بخصائصه الطبيعية و نسبه المعروفة ، و في أحكام هذا القانون هو الهواء الخارجي و هواء أماكن العمل وهواء الأماكن العامة المغلقة و شبه المغلقة.[١]

وفي فرنسا عرف المشرع الفرنسي البيئة ضمن المادة الاولى من القانون الصادر في١٠/٧/١٩٧٦ المتعمق بحماية الطبيعة بأنها:" مجموعة من العناصر التي تتمثل بالطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، والهواء، الأرض، الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفه"[٢]

وقد ذكر المؤتمر العالمي للبيئة في استوكهولهم عام ١٩٧٢م حيث عرف البيئة بأنها كل شيء يحيط بالإنسان، وبالتالي في الإصطلاح المعاصر البيئة هي: المنزل، ثم توسع معناها لتشمل في عصرنا الحاضر المنزل الكبير، أو كل ما يحيط بنا.

وأشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية سنة1997 م، إلى زيادة في التسممات الغذائية في البلدان الصناعية، على الرغم من توفيرها مياه نقية صالحة للشرب، ووجود مستوى مقبول من النظافة.[٣]

وقد راعى كل من المشرِّع السعودي والمشرِّع المصري وجوب حماية البيئة في تشريعاتهما، ووجوب التقيُّد بالمواصفات التقنية اللازمة للمياه وكل مصادر البيئة، كل حسب مصدرها ومجال انتشارها.

ومن أجل ذلك كان تعريف البيئة وفقاً لما استقر عليه بعض الفقه انها" الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء أكان من خلق الطبيعة ام من صنع الإنسان"

ومن خلال ما سبق يتضح أن مفهوم البيئة يحكمه ما يسمى بالنظام البيئي والتوازن الأيكولوجي وهما فكرتان متلازمتان من الناحية العلمية.

---

(١) المادة الثانية من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م

(٢) المادة الاولى من القانون الفرنسي الصادر في١٠/٧/١٩٧٦ المتعمق بحماية الطبيعة

(3) Jean- Claude Panisset et Eric Dewailly, Contamination Alimentaire, Publié dans le Site suivante: https://espum.umontreal.ca/fileadmin/espum/documents/DSEST/Environnement_et_sante_publique_Fondements_et_pratiques/20Chap14.pdf, (consulté le: 11/1/2021).

وعرف احد الفقهاء النظام البيئي بأنه" عبارة عن وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية متواجدة في مكان معين، يتفاعل بعضها ببعض، وفق نظام دقيق ومتوازن، وفي ديناميكية ذاتية لتستمر في أداء دورها في إستمرارية الحياة"[١]

وأشارت المادة الثانية من إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي عندما عرفت النظام البيئي بأنه" مجموع حيوي لمجموعه من الكائنات العضوية الدقيقة، النباتية والحيوانية، يتفاعل مع بيئتها غير الحية، بإعتبار أنها تمثل وحدة أيكولوجية"[٢]

ويعرف النظام الايكولوجي بأن" فرع من فروع علم الأحياء الذي يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية وبيئتها الفيزيائية الحيوية، والتي تشمل كلًا من الكائنات الحية والمكونات غير الحية"

ونلاحظ أن الإنسان يمثل احد العوامل الهامة في النظام البيئي، ويعتبر اهم عناصر الإستهلاك التي تعيش على الأرض، ولذلك فإن الإنسان إذا تدخل في هذا التوازن الطبيعي دون وعي أو تفكير فإنه يفسد هذا التوازن تماماً.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح ان أنواع للبيئة واهمية ومخاطر تلوث البيئة كالآتي:

انواع البيئة:

- **البيئة الطبيعية :**هي البيئة التي لم تتأثر بالأنشطة البشرية، مثل: الغابات، والبحار، والصحاري.
- **البيئة الاصطناعية :**هي البيئة التي صنعها الإنسان، مثل: المدن، والقرى، والمزارع، والمصانع.

(١) د/ حسن أحمد شحاته، البيئة والتلوث والمواجهه، دراسة تحليلية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٠م

(٢) المادة الثانية من إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، عام ١٩٩٢م

(ISSN: 2356 - 9492)

أهمية البيئة:

- **توفير مقومات الحياة :**توفر البيئة للإنسان الماء والهواء والغذاء والمأوى، وهي ضرورية لاستمرار الحياة على كوكب الأرض.
- **تنظيم المناخ :**تلعب البيئة دورًا هامًا في تنظيم المناخ، وذلك من خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون وإطلاق الأكسجين.
- **التنوع البيولوجي :**تُعدّ البيئة موطنًا لملايين الأنواع من الكائنات الحية، وتلعب تنوعها دورًا هامًا في استقرار النظم البيئية.

مخاطر تلوث البيئة:

- **التغير المناخي:** يؤدي تلوث البيئة إلى تغير المناخ، مما يُهدد حياة الإنسان والكائنات الحية على كوكب الأرض.
- **الأمراض:** يُسبب تلوث البيئة العديد من الأمراض للإنسان والحيوان.
- **فقدان التنوع البيولوجي:** يؤدي تلوث البيئة إلى فقدان العديد من الأنواع من الكائنات الحية، مما يُهدد استقرار النظم البيئية.

المطلب الثالث

العلاقة بين الضبط الإداري السعودي المصري والبيئة

باتت قضايا البيئة على رأس اهتمامات العالم أجمع، حيث تواجه العديد من الدول تراجعًا وتناقصًا في مواردها الطبيعية، ويُضاف إلى ذلك مشكلات التلوث البيئي وخطر انقراض العديد من الكائنات الحية، ولعلّ التناقض بين التقدم العلمي وازدياد مشكلات الإنسان يُثير قلقًا عميقًا، ويُلزم الدول بالبحث عن حلولٍ جذرية لحماية بيئتنا.

ومما لاشك فيه أن الضبط الإداري كوسيلة قانونية يُساهم في حماية البيئة من خلال الحماية القانونية الفعالة التي هي أحد أهم مفاتيح الحل كالآتي:

- **الوقاية من التلوث:** من خلال إصدار اللوائح والتعليمات التي تُلزم الأفراد والمنشآت باتباع المعايير البيئية، ومنع ممارسة الأنشطة المُلوّثة.
- **مكافحة المخالفات:** عبر فرض العقوبات الإدارية على المخالفين للقوانين واللوائح البيئية، لردعهم عن ارتكاب المخالفات مستقبلًا.
- **إصلاح الأضرار:** إلزام المتسببين في تلوث البيئة بإصلاح الأضرار التي تسببّوا بها، من خلال إعادة تأهيل المواقع المُلوّثة.

لذلك، لا بدّ من:

- **تعزيز الوعي البيئي:** من خلال برامج التثقيف والتوعية لنشر ثقافة الحفاظ على البيئة بين الأفراد والمجتمعات.
- **تطوير التشريعات البيئية:** لضمان فعالية الضبط الإداري وتماشيه مع التطورات العلمية.
- **توفير الإمكانيات اللازمة:** لتطبيق الضبط الإداري بشكلٍ فعّال، من خلال تدريب الكوادر وتوفير المعدات الحديثة.
- **مكافحة الفساد:** لضمان نزاهة وعدالة تطبيق الضبط الإداري.

ونرى أن حماية البيئة مسؤوليةٌ مشتركة تقع على عاتق الجميع، أفرادًا وحكومات ومؤسسات، فلنعمل معًا لضمان مستقبلٍ أفضل لنا وللأجيال القادمة على كوكبٍ.

(ISSN: 2356 - 9492)

واشار المنظم السعودي في عدة انظمة منها نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٦٥ وتاريخ ١٩-١١-١٤٤١هـ عدة نصوص قانونية تعالج البيئة وتحافظ عليها كوسيلة للضبط الإداري لحماية البيئة بكل صورها.

إن علاقة الإنسان بالبيئة تعد علاقة قديمة، وتطورت العلاقة القانونية بين الإنسان والبيئة بشكل ملحوظ على مدار العقود الماضية .في الماضي، كانت النظرة السائدة هي أن الطبيعة هي مورد يمكن استغلاله دون قيود، ومع ذلك، أدت المخاوف المتزايدة بشأن التدهور البيئي إلى تغير هذا الرأي بشكل كبير.

الاعتراف بحق الإنسان في بيئة سليمة في ظل التعاون البيئي بين مصر والسعودية:

بدأت العديد من الدول في الاعتراف بحق الإنسان في بيئة سليمة في دساتيرها وقوانينها، على سبيل المثال، ينص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية في المادة الرابعة عشر على ان" جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض، أو في ظاهرها، أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة، وجميع موارد تلك الثروات، ملك للدولة، وفقا لما يبينه النظام، ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات، وحمايتها، وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها"[١]

وأشار الدستور المصري على " أن لكل شخص حقًا في بيئة سليمة لا تُهدد صحته ولا تُعرّضه لأخطار[٢]."

وانضمت المملكة للعديد من الإتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية ريو لعام ١٩٩٢، على حق الإنسان في بيئة سليمة[٣].

وفضلاً عن ذلك نوضح أن هناك تنسيق ودعم بين مصر والسعودية في المواقف المتخذة لدى المنظمات والهيئات والمحافل الإقليمية والدولية المعنية بحماية البيئة، وكذلك في مجال الاتفاقيات البيئية والإقليمية والدولية، اضافة الى التعاون في مجال تفعيل الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي صدق عليها الطرفان في مجال حماية البيئة والمحافظة

(١) المادة الرابعة عشر، النظام الأساسي للحكم السعودي، **أمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢**

(٢) المادة ٤٦ من الدستور المصري الصادر سنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣ – ١٤ يونيو | 1992الأمم المتحدة

عليها، ومنها اتفاقية جدة ١٩٨٢م (الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن) والبروتوكولات الملحقة بها ووضع الآليات المناسبة لتنفيذها، **وتم توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين بهدف تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة، ومن أهم هذه الاتفاقيات:**

١- **اتفاقية التعاون في مجال البيئة:** تم توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٩٥، وتنص على تبادل المعلومات والخبرات في مجال حماية البيئة، والتعاون في مكافحة التلوث، وتعزيز التنمية المستدامة.

٢- **اتفاقية التعاون في مجال التغيرات المناخية:** تم توقيع هذه الاتفاقية عام ٢٠١٥، وتنص على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال التغيرات المناخية، وتبادل المعلومات والخبرات، وتنفيذ المشاريع المشتركة.

٣- **اتفاقية التعاون في مجال الحياة الفطرية:** تم توقيع هذه الاتفاقية عام ٢٠١٩، وتنص على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال حماية الحياة الفطرية، ومنع الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية.

٤- **اتفاقية التعاون في مجال إدارة النفايات:** تم توقيع هذه الاتفاقية عام ٢٠٢٢، وتنص على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال إدارة النفايات، وتبادل الخبرات في مجال إعادة التدوير والتخلص الآمن من النفايات.

٥- **بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات،** تُشارك مصر والسعودية بانتظام في المؤتمرات والفعاليات الدولية المعنية بحماية البيئة، وذلك لتبادل الخبرات مع الدول الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى ذكر المشاريع المشتركة بين مصر والسعودية في مجال حماية البيئة اهمها:

- **مشروع ربط شبكات الكهرباء بين مصر والسعودية:** يهدف هذا المشروع إلى تبادل الطاقة الكهربائية بين البلدين، مما يُساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية.
- **مشروع الطاقة الشمسية:** تُتعاون مصر والسعودية في مجال الطاقة الشمسية، وذلك من خلال تبادل الخبرات وتنفيذ المشاريع المشتركة.
- **مشروع إعادة تأهيل بحيرة المنزلة:** تُتعاون مصر والسعودية في مشروع إعادة تأهيل بحيرة المنزلة، وهي من أهم البحيرات في مصر.

(ISSN: 2356 - 9492)

ومن هذا المنطلق تُعدّ الاتفاقيات والمشاريع المشتركة بين مصر والسعودية في مجال حماية البيئة نموذجًا يُحتذى به للتعاون العربي في هذا المجال، ويُساهم هذا التعاون في تعزيز جهود البلدين لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

مسؤولية الإنسان تجاه البيئة:

في المقابل، فرضت القوانين والتشريعات على الإنسان مسؤولية حماية البيئة من التلوث والأضرار.

على سبيل المثال، تحظر القوانين والأنظمة السعودية والمصرية التلوث بأنواعه المختلفة، وتضع معايير لجودة الهواء والماء والتربة، كما تُلزم القوانين المنشآت والمصانع باتباع إجراءات للحد من إنبعاثات الملوثات.

المبحث الثاني

دور الضبط الإداري السعودي المصري في حماية البيئة

يلعب الضبط الإداري دورًا هامًا في حماية البيئة من خلال مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتخذها السلطات الإدارية لمنع وقوع المخالفات البيئية أو معالجتها بعد وقوعها.

ورغم خطورة إستنزاف الإنسان للبيئة فإن الوعي بضرورة حماية البيئة جاء حديثاً نسبياً، حتى بالنسبة للدول الصناعية، ومعظم الأنظمة والتشريعات الصادرة في هذا الشأن – حماية البيئة – ذات تاريخ الحدث، خاصة بعد مؤتمر استكهولم سنة ١٩٧٢م، والذي يعتبر من اهم مصادر القانون الدولي للبيئة، والذي تلاه مؤتمر ريودي جانيرو سنة ١٩٩٢م حيث اولاه المجتمع الدولي اهمية خاصة وإستهدف إقامة مشاركة عالمية جديدة ومصنفة.[١]

وهناك هيئات للضبط الإداري ووسائل قانونية كمنح التراخيص البيئية والتفتيس البيئي ووضع اللوائح والأنظمة لحماية البيئة.

ونقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: هيئات الضبط الإداري السعودي المصري في حماية البيئة

المطلب الثاني: وسائل الضبط الإداري السعودي المصري.

المطلب الأول

هيئات الضبط الإداري السعودي المصري في حماية البيئة

(١) د/ محمد حسين عوض، جوانب من الحقوق والأحكام التشريعية للتخطيط البيئي في التشريع الوضعي والإسلامي، مجلة الحقوق الكويتية، السنة الثانية والعشرون، العدد ٣ ، سنة ١٩٩٨م، صفحة ٢٥٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

يقصد بهيئات الضبط الاداري هي الهيئات المكلفة بتحقيق المهام والمسؤوليات المتعلقة بالضبط الاداري وذلك نظراً لما تنطوي عليه العملية من أهمية كبيرة وذلك لمساسها المباشر بحقوق الافراد وحرياتهم.[١]

تُولي كل من مصر والسعودية إهتمامًا كبيرًا بحماية البيئة، وذلك من خلال وضع التشريعات والأنظمة، وإنشاء الجهات المعنية، والمشاركة في الاتفاقيات الدولية، وتنظيم المؤتمرات.

وتتشابه المهام الأساسية لهيئات الضبط الإداري في مصر والسعودية في وضع القواعد واللوائح البيئية، منح التراخيص البيئية، التفتيش البيئي، اتخاذ الإجراءات التصحيحية، التحقيق في الشكاوى البيئية، نشر الوعي البيئي، مع إلتزامهما بالمعايير الدولية لحماية البيئة، وذلك من خلال تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية التي وقعتا عليها.

ونقسم دراسة هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: هيئات الضبط الإداري المصري في حماية البيئة.

الفرع الثاني: هيئات الضبط الإداري السعودي في حماية البيئة.

الفرع الأول

هيئات الضبط الإداري السعودي في حماية البيئة

(١) د/ رشا عبدالرازق جاسم، الضبط الإداري ، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين العراق المجلد ١٦، العدد ٢، سنة ٢٠١٤م، ص ٢٨٠

تُعدّ هيئات الضبط الإداري في المملكة العربية السعودية من أهم الجهات المسؤولة والمكلفة عن حماية البيئة وايضاً في الدول المختلفة، حيث يستمد نظام البيئة السعودي أساسه من النظام الأساسي للحكم (الدستور السعودي).

حيث نصت المادة الثانية والثلاثون من الدستور السعودي على ان" تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها".[1]

مما لاشك فيه ان المملكة العربية السعودية مرت بمراحل عديده في تنظيم مرفق البيئة هدفاً في حماية الطبيعة البيئية وذلك قبل صدور نظام البيئة الحالي، وهي الأنظمة الآتية:

١. نظام الهيئة السعودية للحياة الفطرية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٢) وتاريخ١٤٠٦/٩/١٢هـ.
٢. نظام صيد الحيوانات والطيور البرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٤٢٠/٤/١٦هـ.
٣. نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩) وتاريخ١٤٢١/٣/٦هـ.
٤. النظام العام للبيئة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ١٤٢٢/٧/٢٨هـ.
٥. نظام المراعي والغابات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٥) وتاريخ١٤٢٥/١٠/٢٩هـ.
٦. نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٦) وتاريخ ١٤٣٦/١٠/١٩هـ.

وتطور الأنظمة السابق ذكره يوضح مدى إهتمام المملكة العربية السعودية بحماية البيئة، مما إقتضى أن يشتمل النظام البيئي الحالي العديد من المؤسسات والأنظمة والإجراءات التي تهدف إلى حماية البيئة وتنميتها وإستدامتها، وتنفيذ مبادئ الإتفاقيات الدولية ذات الشأن والمبادئ البيئية وتنظيم قطاع البيئة تنفيذاً لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.

وفي هذا الإطار نوضح جهات الإدارة المكلفة بحماية البيئة في السعودية، كالآتي:

١- وزارة البيئة والمياه والزراعة[1]:

([1]) المادة الثانية والثلاثون، النظام الأساسي للحكم السعودي، **أمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ**

(ISSN: 2356 - 9492)

إنشئت في العام الهجري ١٤٣٧هـ، بالأمر الملكي رقم أ/١٣٣ وتاريخ ١٤٣٧/٧/٣٠هـ، وتختص بتنظيم قطاع البيئة والإشراف عليه، وكذلك الأنشطة والخدمات المتعلقة به؛ وفقاً لأحكام نظام البيئة ولوائحه، وبإعداد الإستراتيجيات الوطنية لقطاع البيئة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها، وإعداد الدراسات ذات البعد الوطني والاستراتيجي لقطاع البيئة.

كما تختص برفع مستوى التوعية البيئية، وتشجيع المشاركة الاجتماعية؛ لتعزيز حماية البيئة، ودعمها، ووضع الآليات والممكنات المناسبة لتعزيز دور المجتمع في المحافظة على البيئة، ونشر المؤشرات والتقارير المتعلقة بجودة البيئة.

ولعل من المفيد ان نوضح دورها في التحقق من الحصول على الموافقات النظامية اللازمة قبل إصدار تراخيص ممارسة الأنشطة البيئية وفقاً لأحكام نظام البيئة كهيئة ضبط إداري لحماية البيئة.

وفي ١٩ مايو ٢٠١٩ وقعت الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية اتفاقية تعاون استراتيجي اليوم والتي تهدف إلى تعزيز حماية البيئة والموارد الطبيعية في المملكة.[٢]

٢- وزارة الشؤون البلدية والقروية[٣]:

إنشئت الوزارة في العام الهجري ١٣٩٥هـ، بالأمر الملكي أ/٢٦٦ بتاريخ ١٣٩٥/١٠/٨هـ، وتختص الوزارة وأجهزتها إصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها، وتعديلها، وتجديدها، وإلغائها، وإيقافها، وتتولى الجهه الحكومية المختصة وضع إشتراطات ممارسة النشاط الداخل تحت إشرافها ومتطلباته وإصدار تراخيص ممارسته، وتعديلها، وتجديدها، وإلغاءها وذلك من خلال نظام إجراءات التراخيص البلدية.

وتختص الوزارة بإدارة النشاطات اللازمة للحد من التلوث وللمحافظة على الموارد الطبيعية، وتختص ايضاً بإدارة الخدمات اللازمة للحفاظ على بيئة نظيفة وصحية في المملكة وذلك تنفيذا للنظام الأساسي للحكم والأنظمة والإتفاقيات الدولية.

---

(١) في العام الهجري ١٤٣٧هـ صدر الأمر الملكي رقم أ/١٣٣ وتاريخ ١٤٣٧/٧/٣٠هـ، بإلغاء وزارة الكهرباء والمياة ، وتعديل اسم وزارة الزراعة ليصبح وزارة البيئة والمياة والزراعة وتنقل إليها المهام والمسئوليات المتعلقة بنشاطي البية والمياة

(٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alnshrat-alshfyt/twqy-atfaqyt-ldm-hmayt-albyyt-byn-alamm-almthdt-llbyyt-wwzart

(٣) إنشئت وزارة الشؤون البلدية والقروية في العام الهجري ١٣٩٥هـ، بالأمر الملكي أ/٢٦٦ بتاريخ ١٣٩٥/١٠/٨هـ،

٣- وزارة الاقتصاد والتخطيط:

تعد وزارة التخطيط من الجهات المساهمة في حماية البيئة والمساعد في التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، ومنها وضع الخطط التنوية والصناعية للمساهمة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمملكة.

٤- وزارة الداخلية:

تجدر الإشارة ان وزارة الداخلية لها دور في تحقيق التوازن البيئي وفق المادة السابعة والثلاثون من نظام البيئة السعودي حيث نص " دون إخلال بما ورد في المادة (السادسة والثلاثين) من النظام، تتولى وزارة الداخلية –بالتنسيق مع الجهة المختصة– القيام بالآتي:

١. المراقبة الأمنية لتحقيق الالتزام البيئي، واتخاذ جميع التدابير الأمنية اللازمة لمنع ارتكاب أي مخالفة لأحكام النظام.
٢. ضبط مخالفي أحكام النظام واللوائح وإحالتهم إلى الجهة المعنية؛ لاتخاذ الإجراءات النظامية المتبعة.
٣. تقديم المساندة والدعم الأمني –عند الطلب– للمفتشين المشار إليهم في المادة (السادسة والثلاثين) من النظام، وذلك فيما يتصل بأعمال التفتيش وضبط المخالفات"[١]

٥- الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة:

مؤسسة حكومية سعودية، ترجع نشأة الهيئة العامة للأرصاد عندما قامت السعودية بإنشاء المديرية العامة للأرصاد الجوية عام ١٣٧٠ هـ الموافق ١٩٥٠، ليعاد بعد ذلك هيكلة المديرية عام ١٩٨١ الموافق ١٤٠١ هـ لتصبح مصلحة الأرصاد وحماية البيئة.

وأنيط بها دور الجهة المسئولة عن البيئة في السعودية على المستوى الوطني إلى جانب دورها في مجال الأرصاد الجوية، وفي عام ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١ تم تحويل المسمى من مصلحة الأرصاد وحماية البيئة إلى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ثم تم تحويل المسمى إلى الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

(١) المادة ٣٧ من نظام البيئة السعودي .

(ISSN: 2356 - 9492)

وفي مارس ٢٠١٩ قرر مجلس الوزراء السعودي إلغاء الهيئة وإنشاء المركز الوطني للأرصاد، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.

وتهدف الهيئة الى حماية البيئة من التلوث لكل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي وما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية والحفاظ عليها ومنع تدهورها والحد من ذلك، ومراقبة الظواهر الجوية لسلامة الأرواح وحماية الممتلكات من أي اشعاع أو تلوث.

وتختص الهيئة بعدة مهام رقابية وتشريعية هي:

- العمل على الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية للمملكة العربية السعودية، وترشيد استخدامها من منطلق توفير الاحتياجات الفعلية لحماية الأجيال الحالية واللاحقة من اضرار التلوث البيئي وذلك من خلال طرق تطوير الإدارة البيئية وتحقيق التنمية المتوازنة وتحديد العناصر الأساسية لموارد البيئة الطبيعية بجميع مناطق المملكة.
- تجديد الوسائل والإجراءات التي تضمن المحافظة على البيئة ومنع تدهورها وتحسينها ما أمكن في إطار التنسيق مع الجهات ذات العلاقة المباشرة بالبيئة لوضع الاستراتيجيات والخطط.
- العمل على إصدار النظم والتشريعات الكفيلة بصون الموارد الطبيعية وحمايتها من التدهور.
- رصد ودراسة وتحليل وتقويم التأثيرات البيئية لجميع الأنشطة المؤثرة على البيئة واقتراح الحلول الكفيلة لتحقيق الاستخدامات السليمة وتحديد الإرشادات الخاصة بعملية الحماية والمكافحة والتنظيف وإعادة التأهيل والدراسات لتلك المواطن المتأثرة بالتلوث.
- تنفيذ إجراءات التقويم البيئي ومراقبة المتغيرات البيئية والمناخية من خلال التفتيش البيئي.
- نشر الوعي البيئي بين كافة أفراد المجتمع في السعودية.

٥- الإستراتيجية الوطنية للبيئة[١]:

(١) انظر موقع وزارة البيئة والمياة والزراعة، الاستراتيجية الوطنية للبيئة، سنة ٢٠١٨م، https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/initiatives/SectorStratigy

إنشئت الإستراتيجية تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، وبهدف رفع مستوى الإلتزام البيئي لكافة القطاعات التنموية وخفض التلوث والتأثيرات السلبية على البيئة، وتنمية الغطاء النباتي الطبيعي ومكافحة التصحر، ولحماية الحياة الفطرية والحفاظ على التنوع الحيائي، ولرفع الرعي البيئي وتحسين جودة الخدمات البيئية.

ومن هذا المنطلق نرى أن المملكة العربية السعودية لديها هيئات إدارية تساهم مساهمة فعلية في حماية البيئة وتطبق الإتفاقيات الدولية للبيئة ولها دور فعال بالمشاركات الفعاله في المؤتمرات الدولية للبيئة لنقل وتبادل الخبرات ، حيث وقعت المملكة العربية السعودية على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، مثل اتفاقية كيوتو، واتفاقية باريس، ونضيف المركز الوطني للإلتزام البيئي لما له من دور فعال في حماية البيئة.

الفرع الثاني

هيئات الضبط الإداري المصري في حماية البيئة

تلعب هيئات الضبط الإداري دورًا هامًا في حماية البيئة في مصر، وتعد من الجهات المنوط بها حماية البيئة والمستمد ذلك الإختصاص من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ المعدل ٢٠١٩م.

حيث ألزام الدولة بتنفيذ برنامج سكانى يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكانى والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار فى الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك فى إطار تحقيق التنمية المستدامة، كما ألزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها، كما ألزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائى ودعم البحث العلمى فى هذا المجال.

(ISSN: 2356 - 9492)

وتأسيساً على ذلك نصت المادة ٤٤ على أن:" حق كل مواطن فى التمتع بنهر النيل مكفول، وحظر التعدى على حَرَمِه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وإلزام الدولة بإزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون".[١]

كما تضمن الدستور فى المادة ٤٥:" أن تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية، وحظر التعدى عليها، أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وكفل حق كل مواطن فى التمتع بها ، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء فى الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المُعَرَّض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان".[٢]

وتجدر الإشارة الى المادة ٤٦ منه:" أن لكل شخص الحق فى بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها".[٣]

وفضلاً عن ذلك اشارت المادة ٧٩ منه على أن :" حق كل مواطن فى غذاء صحى وكاف، وماء نظيف، وإلتزام الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعى وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال".[٤]

ولكن لا يفوتنا أن ننوه الى ما تضمنه الدستور المصري فى المادة ٩٣ على إلتزام الدولة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التى تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون ومن هذه الاتفاقيات:

١- **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية** بشأن التغير المناخى واتفاق باريس للتغير المناخى والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن.

---

(١) المادة ٤٤ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ المعدل في العام ٢٠١٩م

(٢) المادة ٤٥ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ المعدل في العام ٢٠١٩م

(٣) المادة ٤٦ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ المعدل في العام ٢٠١٩م

(٤) المادة ٧٩ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ المعدل في العام ٢٠١٩م

٢- **اتفاقية التنوع البيولوجي** التي نشأت من قمة الأرض عام ١٩٩٢ أول اتفاقية عالمية بشأن صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وقد حظيت هذه الاتفاقية بقبول سريع وواسع النطاق، حيث وقعت عليها أكثر من ١٥٠ حكومة خلال مؤتمر ريو، ومنذ ذلك الوقت صدق عليها ١٧٥ بلداً.

وتأسيساً على ما سبق تم إنشاء وزارة البيئة المصرية والمسئولة عن المحافظة علي مكونات البيئة والارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال من حدة التلوث وتشمل هذه المكونات الهواء و البحار و المياه الداخلية متضمنة نهر النيل و البحيرات و المياه الجوفية والأراضى، والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى.

وتشمل أهم هيئات الضبط الإداري في مصر لحماية البيئة في الآتي:

- **وزارة البيئة**: هي الجهة الحكومية المسؤولة عن حماية البيئة في مصر، وزارة البيئة هي الوزارة المسؤولة عن الشؤون البيئية في جمهورية مصر العربية، كُلّف أول وزير متفرغ لشؤون البيئة بمجلس الوزراء بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩٧، و منذ ذلك الحين تركز الوزارة بالتعاون مع كافة شركاء التنمية علي تحديد الرؤية البيئية والخطوط العريضة للسياسات البيئية في مصر.
- **جهاز شئون البيئة:** يعد الذراع التنفيذي\ لوزارة البيئة، ويقوم بتنفيذ السياسات والبرامج البيئية في البلاد، أنشأ بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة ليحل محل جهاز شئون البيئة السابق إنشاؤه بموجب القرار الجمهوري رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢.
- **الوزارات المعنية** :تُشارك العديد من الوزارات الأخرى في حماية البيئة، مثل:
  - **وزارة الصحة** :تُشرف على الصحة العامة وحماية البيئة من التلوث الذي قد يؤثر على صحة الإنسان.
  - **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي** :تُشرف على استخدامات الأراضي والمياه، وتعمل على حماية التربة من التلوث.
  - **وزارة السياحة والآثار** :تُشرف على المواقع الأثرية والسياحية، وتعمل على حمايتها من التلوث.
  - **المحافظات** :تُشرف المحافظات على تطبيق القوانين واللوائح البيئية في نطاقها الجغرافي.
  - **الأجهزة الأمنية** :تُساعد الأجهزة الأمنية في تنفيذ القوانين واللوائح البيئية، واتخاذ الإجراءات ضد المخالفين.

(ISSN: 2356 - 9492)

وتأسيساً على ما سبق نرى ان مصر لديها أجهزة وهيئات ضبط إداري منوطة بحماية البيئة ومكافحة التلوث وتشارك في العديد من المؤتمرات الدولية لحماية البيئة ومنها العديد من المؤتمرات الدولية ومنها المؤتمر العالمي الثامن للبرلمانيين الشباب في شرم الشيخ واوصوا بضرورة دعم البلدان النامية لحماية البيئة وتعزيز الاستثمار الأخضر، وإستضافة مصر لمؤتمر الأطراف الرابع والعشرون لاتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط القادم المقرر عقده عام ٢٠٢٥.

المطلب الثاني

وسائل الضبط الإداري في حماية البيئة

تُمارس هيئات الضبط الإداري وظيفتها من خلال مجموعة من الوسائل التي تُمكنها من تحقيق أهدافها في حفظ النظام العام وحماية المصلحة العامة .وتُصنف هذه الوسائل الى فئتين منها الوسائل الوقائية من نشر التوعية والتفتيش والترخيص ووضع الأنظمة والتعليمات، ومنها الوسائل العلاجية التتى تهدف الى معالجة المخلفات التي وقعت بالفعل كالإنذار والإغلاق الإداري والمصادرة والغرامات الإدارية وإلغاء التصريح والحبس.

وبالتالي تُصدر وزارة البيئة قرارات بمنع التلوث، وتُغلق المصانع المخالفة، وتُصادر المعدات التي تُستخدم في ارتكاب المخالفات.

ونقسم دراسة هذا المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: وسائل الضبط الإداري السعودي في حماية البيئة.

الفرع الثاني: وسائل الضبط الإداري المصري في حماية البيئة.

الفرع الأول

وسائل الضبط الإداري السعودي في حماية البيئة

تُمارس المملكة العربية السعودية، ممثلةً بجهات حكومية متخصصة، رقابة صارمة على الأنشطة التي قد تُلحق الضرر بالبيئة، وذلك من خلال إستخدام مختلف وسائل الضبط الإداري. وتُعد هذه الوسائل أدوات فعّالة تضمن التزام الأفراد والمنشآت بالقوانين واللوائح البيئية، وتُساهم في تحقيق أهداف المملكة في حماية البيئة والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

وتمتلك هذه السلطات الإجراءات العلاجية والوقائية التي نص عليها المنظم السعودي، كأحد الأساليب الإدارية الفعاله لحماية النظام العام من أي خطر يهدد سلامة البيئة.[1]

وتشمل أهم وسائل الضبط الإداري السعودي في حماية البيئة ما يلي:

أولاً: الوسائل الوقائية:

تهدف الوسائل الوقائية للضبط الإداري إلى منع حدوث المخالفات قبل وقوعها، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تُعزز الالتزام بالقانون والنظام العام، وتُساهم في خلق بيئة آمنة ومستقرة .وتُعدّ هذه الوسائل ركيزة أساسية في عمل هيئات الضبط الإداري، حيث تُمكنها من تحقيق أهدافها دون الحاجة إلى اللجوء إلى الوسائل العلاجية الأكثر صرامة، فكلما كان تنظيمها محكماً أدى ذلك الى توفير الحماية البيئية، **وتتخذ اللوائح التنظيمية أشكالاً عديدة، يمكن بيان أهمها بالأتي:**

١- الحظر:

(١) د/ نواف كنعان، القانون الإداري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، عام ٢٠٠٦م، ص ٢٩١

(ISSN: 2356 - 9492)

يقصد بالحظر منع الأفراد من ممارسة نشاط ما، وهذا الامر يعتبر منعاً إستثنائياً بقصد التوفيق بين النظام العام وممارسة الحريات العامة لأن الحظر المطلق غير جائز قانوناً، فهو يعني مصادرة الحريات العامة التي كفلها النظام الأساسي للحكم (الدستور).[١]

ولكن الحظر المطلق يستخدم دائماً في قوانين حماية البيئة من خلال قيام المنظم السعودي بمنع إتيان بعض المحظورات منعاً باتًا; لخطورتها الكبيرة على البيئة والمنع البات لا ترد عليه إستثناءات.[٢]

أما الحظر الجزئي فهو يكون نسبياً من خلال منع إتيان بعض الأعمال التي من شأنها الأضرار بالبيئة، إلا بتوافر بعض الشروط فيرخص بتلك الأعمال والتصرفات، مادام الإلتزام بالشروط سيضمن الحماية المطلوبة للبيئة.[٣]

ويُقصد بالحظر في مجال حماية البيئة منع ممارسة أي نشاط أو سلوك قد يُلحق الضرر بالبيئة، وذلك بشكل مؤقت أو دائم، حسب خطورة المخالفة .وتُستخدم هذه الوسيلة في مختلف مجالات حماية البيئة[٤]، **ومن أهمها:**

- **مكافحة التلوث:** تُستخدم لمنع انبعاث الملوثات في الهواء والماء والتربة، مثل :حظر حرق النفايات، ومنع إقامة المنشآت الصناعية في المناطق السكنية.
- **حماية الحياة الفطرية:** تُستخدم لمنع صيد الحيوانات البرية، ومنع قطع الأشجار، ومنع إتلاف التنوع البيولوجي.
- **إدارة النفايات:** تُستخدم لمنع التخلص العشوائي من النفايات، ومنع حرق النفايات، ومنع دفن النفايات الخطرة[٥].
- **حماية الموارد الطبيعية:** تُستخدم لمنع استنزاف الموارد الطبيعية، مثل :حظر استخراج المياه الجوفية بشكل جائر، ومنع قطع الأشجار النادرة.

---

(١) د/ حسام مرسي ، سلطة الإدارة في الضبط الإداري ، دراسة مقارنة ، منشأة المعارف، إسكندرية، سنة ٢٠١٠م، ص ٣٩٢

(٢) د/ عمر موسى جعفر ، الحماية الإدارية للبيئة ومسئولية الإدارة عن الأضرار البيئية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٣، ص ٢١٦

(٣) د/ **كمال .معيفي** ، أليات **الضبط الإداري** لحماية البيئة ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦، ص ١١٥

(٤) انظر المادة ١٦ من نظام البيئة السعودي.

(٥) من ذلك حظر المنظم السعودي كما في المادة) 14 (من النظام العام للبيئة الصادر عام 1423هـ إلقاء أو تصريف أي ملوّثات ضارة، أو أيّ نفايات سامة أو خطرة، أو إشعاعية من قبل السفن أو غيرها في المياه الإقليميّة أو المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وتتميّز وسيلة الحظر في مجال حماية البيئة بمجموعة من المميزات، منها:

- **الفعالية:** تُعدّ وسيلة فعّالة في منع الأضرار البيئية، خاصةً في الحالات الطارئة أو التي تُشكل خطرًا جسيمًا على البيئة.
- **السرعة:** تُمكن من اتخاذ إجراءات سريعة لمنع المخالفات البيئية دون الحاجة إلى اتباع الإجراءات الطويلة للقضايا الإدارية أو القضائية.
- **الوضوح:** تُعدّ وسيلة واضحة ومباشرة، حيث يُفهم الأفراد والمنشآت بسهولة ما هو ممنوع وما هو مسموح به في مجال حماية البيئة.
- **الردع:** تُعدّ رادعًا قويًا للمخالفين، حيث تُخوفهم من العقوبات التي قد تُفرض عليهم في حال مخالفة الحظر البيئي.

ومع ذلك نرى، أن وسيلة الحظر في مجال حماية البيئة تخضع لضوابط قانونية صارمة لضمان احترام حقوق الأفراد وحرياتهم، ومن أهم هذه الضوابط:

- أن يكون الحظر البيئي مبنيًا على نص قانوني أو لائحي.
- أن يكون الحظر البيئي ضروريًا لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- أن يكون الحظر البيئي متناسبًا مع خطورة المخالفة البيئية.
- أن يكون الحظر البيئي مؤقتًا في حال أمكن ذلك.
- أن يُتاح للأفراد والمنشآت فرصة الطعن في قرار الحظر البيئي أمام الجهات المختصة.

وتُعدّ المملكة العربية السعودية حريصة على تطبيق وسيلة الحظر في مجال حماية البيئة بشكل قانوني وعادل، مع مراعاة حقوق الأفراد وحرياتهم، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين حماية البيئة من جهة، واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم من جهة أخرى.

ونوضح أمثلة على تطبيق وسيلة الحظر في مجال حماية البيئة في المملكة العربية السعودية:

- في عام ٢٠٢٠، تمّ حظر استخدام الأكياس البلاستيكية في بعض المحلات التجارية.
- في عام ٢٠٢١، تمّ حظر صيد الأسماك في بعض المناطق البحرية خلال موسم التكاثر.
- في عام ٢٠٢٢، تمّ حظر قطع الأشجار في بعض الغابات.

(ISSN: 2356 - 9492)

٢- الترخيص:

يُعدّ الترخيص من أهمّ وسائل الضبط الإداري التي تُستخدمها المملكة العربية السعودية في مجال حماية البيئة، وذلك لضمان التزام المنشآت والأفراد بالمعايير البيئية واللوائح المعمول بها.

ويُقصد بالترخيص البيئي الحصول على إذن من الجهات المختصة بممارسة نشاط معين قد يُؤثر على البيئة، وذلك بعد استيفاء شروط ومعايير محددة.[١]

وتُلعب وسيلة الترخيص البيئي دورًا هامًا في تحقيق أهداف المملكة في حماية البيئة، وذلك من خلال:

- **التأكد من التزام المنشآت بالمعايير البيئية:** تُشترط الجهات المختصة استيفاء المنشآت لشروط بيئية محددة قبل منحها ترخيصًا، مثل: معايير جودة الهواء، ومعايير معالجة المياه، ومعايير إدارة النفايات.
- **الحدّ من التلوث:** تُساهم عمليات الترخيص في الحدّ من انبعاث الملوثات في البيئة، وذلك من خلال اشتراط تطبيق أفضل الممارسات البيئية في المنشآت.
- **حماية الموارد الطبيعية:** تُساهم عمليات الترخيص في حماية الموارد الطبيعية، مثل: المياه الجوفية، والتربة، والحياة الفطرية، وذلك من خلال اشتراط استخدام هذه الموارد بشكل مستدام.
- **تعزيز الالتزام البيئي:** تُشجّع عمليات الترخيص المنشآت على الالتزام بالمعايير البيئية، وذلك من خلال ربط الحصول على الترخيص بتطبيق أفضل الممارسات البيئية.

وتتميّز وسيلة الترخيص البيئي بمجموعة من المميزات، منها:

- **الوقائية:** تُساهم في منع حدوث المخالفات البيئية قبل وقوعها، وذلك من خلال اشتراط استيفاء المنشآت لشروط بيئية محددة قبل منحها ترخيصًا.
- **الفعالية:** تُعدّ وسيلة فعّالة في ضمان التزام المنشآت بالمعايير البيئية، وذلك من خلال ربط الحصول على الترخيص بتطبيق أفضل الممارسات البيئية.
- **الموضوعية:** تُطبّق بشكل موضوعي على جميع المنشآت التي تمارس أنشطة قد تُؤثر على البيئة، دون تمييز.

---

(١) للاطلاع على أمثلة لذلك ينظر نصّ المادة الثامنة من نظام البيئة السعودي الصادر عام 1441 ة

- **الشفافية:** تخضع عمليات الترخيص لمعايير شفافية عالية، حيث تُعلن الجهات المختصة عن شروط الترخيص والإجراءات المتبعة لمنحه.

ومع ذلك، فإنّ وسيلة الترخيص البيئي تخضع لضوابط قانونية صارمة لضمان احترام حقوق الأفراد والمنشآت، ومن أهم هذه الضوابط:

- أن يكون الترخيص البيئي مبنيًا على نص قانوني أو لائحي.
- أن تكون شروط الترخيص البيئي واضحة وموضوعية وعادلة.
- أن تكون إجراءات منح الترخيص البيئي سلسة وفعّالة.
- أن يكون للأفراد والمنشآت حقّ الطعن في قرارات الترخيص البيئي أمام الجهات المختصة.

وتُعدّ المملكة العربية السعودية حريصة على تطبيق وسيلة الترخيص البيئي بشكل قانوني وعادل، مع مراعاة حقوق الأفراد والمنشآت، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين حماية البيئة من جهة، وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل من جهة أخرى.

أمثلة على تطبيق وسيلة الترخيص البيئي في المملكة العربية السعودية:

- **ترخيص المنشآت الصناعية:** تُشترط الجهات المختصة حصول المنشآت الصناعية على ترخيص بيئي قبل البدء في ممارسة أنشطتها، وذلك للتأكد من التزامها بمعايير جودة الهواء، ومعايير معالجة المياه، ومعايير إدارة النفايات.
- **ترخيص مشاريع البناء:** تُشترط الجهات المختصة حصول مشاريع البناء على ترخيص بيئي قبل البدء في التنفيذ، وذلك للتأكد من التزامها بالمعايير البيئية المتعلقة بالضوضاء، والتلوث، واستخدام المواد الصديقة للبيئة.
- **ترخيص ممارسة المهن البيئية:** تُشترط الجهات المختصة حصول الأشخاص على ترخيص بيئي لممارسة بعض المهن البيئية، مثل: مهنة مكافحة الآفات، ومهنة جمع النفايات.

ونرى ان المملكة العربية السعودية اصابت في منح الترخيص كوسيلة نظامية لحماية البيئة والتنمية المستدامة وتنفيذاً للنظام الأساسي للحكم ورؤية المملكة ٢٠٣٠م.

(ISSN: 2356 - 9492)

٣- الإخطار عن النشاط:

يُعدّ الإخطار عن النشاط أداة هامة من أدوات الضبط الإداري التي تستخدمها المملكة العربية السعودية في سبيل حماية البيئة. تهدف هذه الوسيلة إلى إشراك الأفراد والمنشآت في الجهود الرامية إلى صون البيئة من خلال إلزامهم بإبلاغ الجهات المختصة مسبقًا عن ممارسة أي نشاط قد يُؤثر على البيئة[١].

أهمية الإخطار عن النشاط:

- **الوقاية من المخالفات البيئية:** يُمكن من خلال الإخطار المبكر اكتشاف المخالفات البيئية في مراحلها الأولى، ممّا يُتيح للجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها قبل وقوعها.
- **التأكد من التزام المنشآت بالمعايير البيئية:** يُساعد الإخطار على التأكد من التزام المنشآت بشروط الترخيص البيئي، ومعايير جودة الهواء، ومعايير معالجة المياه، ومعايير إدارة النفايات.
- **تعزيز الوعي البيئي:** يُساهم الإخطار في رفع مستوى الوعي البيئي لدى الأفراد والمنشآت، ممّا يُشجعهم على اتباع أفضل الممارسات الصديقة للبيئة.
- **تسهيل الرقابة البيئية:** يُتيح الإخطار للجهات المختصة ممارسة مهامها الرقابية بفعالية أكبر، وذلك من خلال رصد الأنشطة التي قد تُؤثر على البيئة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامتها.

مميزات الإخطار عن النشاط:

- **السهولة:** تتميز هذه الوسيلة بسهولة تطبيقها، حيث لا تتطلب إجراءات معقدة أو مكلفة.
- **السرعة:** تُتيح الإخطار المبكر اتخاذ إجراءات سريعة لمنع حدوث المخالفات البيئية.
- **التعاون:** تُشجّع هذه الوسيلة على التعاون بين الجهات المختصة والأفراد والمنشآت في مجال حماية البيئة.
- **خفض التكاليف:** تُساهم في تقليل التكاليف المرتبطة بمعالجة المخالفات البيئية، وذلك من خلال منعها قبل وقوعها.

(١) د/ عيد محمد مناحي ، الحماية الإدارية للبيئة ،دراسة مقارنة ، ٢٠٠٩م، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ٤٨٥

ضوابط الإخطار عن النشاط:

- **الأساس القانوني:** يجب أن يكون الإخطار عن النشاط مبنيًا على نص قانوني أو لائحي صريح.
- **الوضوح والشفافية:** يجب أن تكون شروط الإخطار واضحة وموضوعية وعادلة، مع توفير المعلومات الكافية للأفراد والمنشآت حول متطلبات هذه الوسيلة.
- **العدالة والإجراءات المنصفة:** يجب أن تُطبّق إجراءات الإخطار بشكل عادل ومنصف، مع ضمان حقّ الطعن للأفراد والمنشآت في حال وجود أي مخالفات.

أمثلة على تطبيق الإخطار عن النشاط في السعودية:

- **إخطار الجهات المختصة ببدء أعمال البناء:** تُلزم الجهات المختصة المقاولين بإبلاغها قبل البدء بأعمال البناء، وذلك للتأكد من التزامهم بالمعايير البيئية المتعلقة بالضوضاء، والتلوث، واستخدام المواد الصديقة للبيئة.
- **إخطار الجهات المختصة بنقل المواد الخطرة:** تُلزم الجهات المختصة الشركات التي تنقل المواد الخطرة بإبلاغها مسبقًا بمسار رحلتها، وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وقوع أي حادث.
- **إخطار الجهات المختصة بحرق النفايات:** تُلزم الجهات المختصة الأفراد والمنشآت بإبلاغها قبل حرق النفايات، وذلك لمنع حرق النفايات الضارة التي تُلوث البيئة.

ونرى ان الإخطار عن النشاط أداة فعّالة في منظومة الضبط الإداري لحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، من خلال تطبيقه بشكل قانوني وعادل، مع مراعاة حقوق الأفراد والمنشآت، تُساهم هذه الوسيلة في تحقيق التوازن بين حماية البيئة من جهة، وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل من جهة أخرى.

(ISSN: 2356 - 9492)

ثانياً: الوسائل العلاجية:

تُعدّ الوسائل العلاجية للضبط الإداري في المملكة العربية السعودية أدوات فعّالة لتصحيح المخالفات البيئية وإعادة التوازن البيئي بعد وقوع الضرر، وتتميز هذه الوسائل عن وسائل الضبط الإداري الوقائية التي تهدف إلى منع وقوع المخالفات، بأنها تُطبّق بعد حدوث المخالفة البيئية.

وتتنوع الوسائل العلاجية للضبط الإداري في مجال حماية البيئة السعودية وتشمل ما يلي:

١- سحب الترخيص البيئي:

يُستخدم سحب الترخيص البيئي في حال ارتكاب المنشأة المرخصة لمخالفة جسيمة للقانون أو معايير حماية البيئة، ممّا يُؤدّي إلى ضرر بيئي، وذلك بسحب الرخصة عن طريق قرار إداري، ويعتبر سحب الرخصة من أهم وسائل الرقابة الإدارية لما يحققه من حماية فعالة لإرتباطة بالمشاريع ذات ذات الأهمية والخطورة البيئية، خاصة المشاريع الصناعية وأشغال البناء، والمركبات والمنقولات، فسحب مثل هذه التراخيص من الإجراءات الرادعة التي خولها المنظم السعودي لجهه الإدارة، وذلك عندما يتبين أن إستمرار الترخيص بالنشاط يؤدي الى خطر داهم على النظام العام أو الصحة العامة.[١]

ونشير إلى شروط سحب الترخيص البيئي وفق الآتي:

- أن تكون المنشأة قد ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو معايير حماية البيئة.
- أن يكون قد نتج عن المخالفة ضرر بيئي.
- أن تُراعى الإجراءات القانونية المنصوص عليها في سحب الترخيص البيئي.

وهناك آثار لسحب الترخيص البيئي نوضحها:

- يُصبح الترخيص البيئي ملغيًا من تاريخ صدور قرار السحب.
- تُلزم المنشأة بوقف ممارسة نشاطها.

(١) أنظر د. صالح عبد الرحمن السعد، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٧، العدد ٢، عام ٢٠٢٢، ص ٢٣٥

- يُصبح على المنشأة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الضرر البيئي.

وأشار نظام البيئة السعودي في مادته الأربعين على أنه يعاقب كل من يخالف أيا من أحكام النظام واللوائح بواحدة أو اكثر من العقوبات الآتية: تعليق الترخيص أو التصريح لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، وإلغاء الترخيص أو التصريح.[١]

غير ان اللائحة التنفيذية ربطت إعتماد قرار سحب وإلغاء الترخيص أو التصريح بموافقة الوزير.[٢]

٢- إعادة التأهيل ودفع التعويضات:

تُعدّ إعادة التأهيل ودفع التعويضات من الوسائل العلاجية الفعّالة للضبط الإداري في مجال حماية البيئة في المملكة العربية السعودية .تهدف هذه الوسائل إلى تصحيح المخالفات البيئية وإعادة التوازن البيئي بعد وقوع الضرر، وتعويض المتضررين من المخالفات البيئية[٣].

٣- السجن:

ويراد به حبس من يقوم بإرتكاب مخالفة تضر البيئة، أو يسئ التعامل مع البيئة وفقاً لنص نظام البيئة السعودي ولائحته التنفيذية بتوقيع عقوبة السجن لمدة ١٠ سنوات وبغرامة وفق نص المادة ٤٠ من النظام " دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على (٣٠.٠٠٠.٠٠٠) ثلاثين مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين"

نرى أن هناك وسيلة علاجية هامة وهي إلغاء التصرف الإداري ونوضح رأينا من خلال التوضيح الآتي:

إلغاء التصرف الإداري:

يُستخدم إلغاء التصرف الإداري في حال صدور قرار إداري يُؤدّي إلى ضرر بيئي، مثل: منح ترخيص لإنشاء منشأة صناعية في منطقة سكنية.

---

(١) المادة ٣٨ الفقرة ب من نظام البيئة السعودي الصادر **مرسوم ملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ**

(٢) انظر المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لضبط المخالفات وإيقاع العقوبات لنظام البيئة.

(٣) المادة ٤٧ من نظام البيئة

(ISSN: 2356 - 9492)

ونوضح شروط إلغاء التصرف الإداري البيئي كالآتي :

- أن يُؤدّي التصرف الإداري إلى ضرر بيئي.
- أن يكون التصرف الإداري مخالفًا للقانون أو معايير حماية البيئة.
- أن يُقدم طلب الإلغاء من صاحب الشأن خلال المدة القانونية.

ونبين آثار إلغاء التصرف الإداري البيئي كالآتي :

- يزول أثر التصرف الإداري الملغى من تاريخ صدوره.
- يُصبح على الجهة الإدارية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الضرر البيئي.

الفرع الثاني

وسائل الضبط الإداري المصري في حماية البيئة

تُعدّ حماية البيئة من أهمّ القضايا التي تواجه مصر في الوقت الحالي، وذلك نظراً للتحديات البيئية المتزايدة مثل التلوث والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي. ولذلك، فقد اتخذت الدولة المصرية خطوات هامة لحماية البيئة، بما في ذلك سنّ العديد من القوانين واللوائح، وإنشاء جهات مختصة بحماية البيئة، وتخصيص ميزانيات كبيرة للبرامج البيئية.

ولذلك، فقد اتجهت الدولة المصرية إلى استخدام مختلف وسائل الضبط الإداري لضمان حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وتُشير المادة (١) من قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ إلى أنّ "تهدف أحكام هذا القانون إلى حماية البيئة من التلوث بأنواعه المختلفة، والمحافظة على مواردها الطبيعية، وتحسين نوعية الحياة، تحقيقًا للتنمية المستدامة[١]."

وقد لا تتم ممارسة إجراءات الضبط من جانب الإدارة إلا وفقا لما حدده القانون ، فرئيس الجمهورية يستند في ممارسته لصلاحياته في مجال الضبط على الدستور ، نفس الشيء بالنسبة للوزير الأول ، أما الوزراء يستندون إلى

(١) المادة (١) من قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

النصوص التنظيمية في ممارسة بعض الإجراءات و إصدار القرارات ، بالنسبة للوالى يباشر إجراءات الضبط وفق قانون الولاية ، أما رئيس المجلس الشعبي البلدى يمارس صلاحياته من منطلق نصوص قانون البلدية ، و كل هده السلطات تلجأ إلى وسائل قانونية يمكن حصرها في إصدار لوائح الضبط أو الفرارات التنظيمية ، إصدار الأوامر الفردية ، أو اللجوء إلى إستخدام القوة المادية (التنفيد المباشر الجبري).

ولعب الضبط الإداري دورًا هامًا في حماية البيئة في مصر، حيثُ يُعدّ أداة فعّالة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح البيئية. وتشمل وسائل الضبط الإداري المصري في حماية البيئة ما يلي:

لوائح الضبط أو القرارات التنظيمية:

تعتبر لوائح الضبط من أبرز المظاهر لممارسة الضبط الإداري ، وذلك بإصدار تصرفات قانونية عامة ومجردة تقيد بها بعض النشاط الفردى وتضبط بمقتضاها حريات الأفراد و تتخد جزاءات على مخالفتها تحقيقا للنظام العام.

وللإدارة في تحقيق أغراض الضبط الإداري لحماية البيئة ، ان تستخدم وسائل محددة تتمثل في لوائح الضبط والاوامر الفردية والقودة المادية، وتعتبر لوائح الضبط من ابرز الوسائل لما تتضمنه هذه اللوائح من قواعد عامة مجردة.[1]

إن لوائح الضبط عبارة عن قرارات إدارية تنظيمية يتعلق موضوعها بمركز قانوني عام، مثل: اللوائح الخاصة بتنظيم المرور، أو مراقبة الأغدية، اللوائح الخاصة بالصحة العمومية، لذلك تبدو وظيفة الضبط الإداري وظيفة إجتماعية ترمي الى وضع ضوابط واسس للحريات.[2]

فالإدارة قد تلجأ في سبيل تنظيم الحريات الى أساليب وقائية تتمثل في الاخطار والترخيص وقد تلجأ الى أساليب تنفيذية.[1]

(1) د/ محمد شرف إسماعيل، سلطة الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، سنة ١٩٧٩م ، ص ٨٠

(2) د/ سامي جمال الدين ، اللوائح الإدارية وضمانة الرقابة الإدارية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ،ص ٣٠

(ISSN: 2356 - 9492)

١- الإخطار:

الإخطار هو أداة من أدوات الضبط الإداري في القانون المصري، تُستخدم من قبل الإدارة لتحقيق النظام العام وحماية المصالح العامة، بحيث يلزم الشخص المخاطب بالامتناع عن الفعل المُخطر به أو اتخاذ الإجراء المطلوب خلال المدة المحددة، وإذا لم يمتثل الشخص المخاطب للإخطار، فيمكن اتخاذ إجراءات إدارية أخرى ضده، مثل الإغلاق أو الحجز الإداري أو فرض غرامة.

ويعتبر الاخطار احد الأساليب الوقائية مساساً بالحرية[٢]، إذ أن الإدارة تقوم بوضع الشروط والاحكام الواجب على الأشخاص مراعتها عند ممارسة نشاط معين.

ويعني الإبلاغ عن ممارسة نشاط محدد قبل بدء تنفيذه يهدف إلى تمكين السلطات الإدارية المختصة من اتخاذ الاجراءات الضرورية للحفاظ على البيئة ومنع أي اعتداء عليها، يشمل ذلك إبلاغ هيئات الضبط العامة والاعتراض عليه في حال كان للنشاط المبلغ عنه تأثير على أي عنصر من عناصر النظام العام.[٣]

ولا يُعد الإخطار عقوبة، بل هو إجراء وقائي يهدف إلى تصحيح السلوك قبل وقوع المخالفة، ولاسيما يهدف الى تمكين هيئات الضبط الإداري من إتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية النظام العام، اما الإذن السابق فلا يجيز ممارسة النشاط إلا بصدور قرار إيجابي من الإدارة بترخيص ممارسة.

لذلك نرى كما يرى الدكتور محمد عاطف البنا فيما ذهب اليه بقوله أن الإخطار ليس طلباً أو التماساً بالموافقة على ممارسة النشاط، انما يحوي بيانات تقدم لجهه الإدارة المختصة، حتى تكون على علم مسبق بما يراد ممارسته من نشاط، وتقتصر سلطة الإدارة ازاءه على التحقق من صحة البيانات الواردة فيه، ومراجعة الشروط لإستيفائه والاحكام التي قررها القانون.[٤]

---

(١) د/ حلمي عبدالجواد الدقدوقي، رقابة القضاء على مشروعية الداخلية لأعمال الضبط الإداري، رسالة دكتوراة ، ١٩٨٧م ، ص ٨٣-٨٥

(٢) د/ محمد الطيب عبداللطيف، نظام الإخطار والترخيص في القانون المصري، رسالة دكتوراة ، سنة ١٩٥٦م، القاهرة ، ص ٤١٠

3 Decret n 94-609 du 13 juillet 1994 relative 'l a pas sont ne détenteurs les dont emballage'd déchets aux ,notamment ,relatif et matériaux des .ménages les

(٤) د/ محمد عاطف البنا ، حدود سلطة الضبط الإداري ، القاهرة ، ص ١٢١

٢- الترخيص:

تُعد التراخيص أداة هامة في النظام المصري للضبط الإداري لحماية البيئة، ولكن يجب التغلب على بعض التحديات لضمان فاعلية تطبيقها .يجب على الجهات المختصة تكثيف جهودها لتعزيز الرقابة ومنع الفساد ونشر الوعي بأهمية حماية البيئة.

وتتدخل الإدارة بواسطته لتقيد أو تنظم الحريات والحقوق العامة، لأن الأصل حرية ممارسة كافة النشاطات العقلية أو الطبيعية أو الأدبية، دون أن يكون للإدارة سلطة رقابتها أو تقييدها.[١]

والأصل أن نظام التراخيص يفرض بقانون[٢]، إلا أنه يمكن أن يفرض بواسطة اللائحة بالنسبة للحريات التي لا ينظمها الدستور أو القانون[٣]، لأنه لا يجوز للائحة اشتراط الترخيص بالنسبة للحريات والحقوق التي يكفلها الدستور أو القانون[٤].

سلطة الإدارة في تقرير نظام الترخيص:

إذا كان الأصل كما ذكرنا أن نظام الترخيص يفرض بواسطة قانون ، إلا أن العمل قد جرى على – وأيد القضاء ذلك – على تنظيم بعض الحريات بواسطة اللائحة، بالرغم أن القانون قد نظمها ، كحرية الصناعة والتجارة خاصة فيما يتعلق بالاعمال الصناعية الخطرة والمقلقة للراحة العامة، لأنها ربما تمثل إعتداء على حرية الآخرين.[٥]

---

(١) د/ محمود سعد الدين الشريف، أساليب الضبط الإداري والقيود الواردة عليه ، المجلد ١٢، القاهرة ، مجلة مجلس الدولة المصري، ١٩٦٤م ، ص ٢٧

(٢) د/ محمود سعد الدين الشريف، فلسفة العلاقة بين الضبط الإداري وبين الحريات، القاهرة ، مجلة مجلس الدولة المصري ، سنة١٩٦٩ م، العدد ١٦-١٨ ، ص ٤٥

(٣) د/ محمود عاطف البنا ، حدود سلطة الضبط الإداري ، سبق الإشارة اليه، ص ١٠٩.

(٤) د/ توفيق شحاته ، مبادئ القانون ، الجزء الأول، دار النسر للجامعات ، القاهرة ، سنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٣٤٠ ،

(٥) د/ محمد عاطف البنا ، حدود سلطة الضبط الإداري، مرجع سابق ، ص ١٠٩

(ISSN: 2356 - 9492)

لذلك يتعين عند فرض الترخيص مراعاة الحرية وأهميتها ومدى المساس بالنظام العام .

ونرى أن التراخيص أداة للضبط الإداري المصري في حماية البيئة، وتلعب التراخيص دورًا هامًا في النظام المصري للضبط الإداري لحماية البيئة، حيث تُعد من الأدوات الوقائية التي تهدف إلى:

- **التحكم في الأنشطة ذات التأثير البيئي:**

- **فرض معايير بيئية، مثل** اشتراط التزام المنشآت بالحصول على موافقة بيئية قبل إصدار ترخيص التشغيل :تضمن هذه الموافقة استيفاء المنشأة للمعايير البيئية المعمول بها، مثل معايير جودة الهواء والماء ومعايير معالجة المخلفات.

- **مراقبة التزام المنشآت بشروط التراخيص، مثل** القيام بعمليات تفتيش دورية على المنشآت للتأكد من التزامها بشروط التراخيص :تُتيح هذه التفتيشات الكشف عن أي مخالفات ومعالجتها بشكل سريع.

- **ضمان التوازن بين التنمية وحماية البيئة، من خلال** السماح بممارسة الأنشطة ذات الفائدة الاقتصادية مع مراعاة حماية البيئة :تساعد التراخيص في تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية وحماية البيئة من خلال اشتراط اتباع ممارسات مستدامة.

- دعم الابتكار في مجال التقنيات الصديقة للبيئة :يمكن ربط منح التراخيص بتطبيق تقنيات حديثة تُقلل من التأثيرات البيئية للأنشطة.

٣- الحظر أو المنع:

ويعني أن تتضمن اللائحة حظرا للنهي عن إجراء معين أو عن ممارسة نشاط معين ولا يكون شاملاً ومطلقاً لأن في طلب إلغاء الحريات الفردية يكون غير مشروع، وتكون اللائحة معرضة للإلغاء عند الطعن فيها أمام القضاء الإداري المصري.

فالحظر يكون جزئيا و بدلك لا يصل إلى حد إلغاء الحريات و الهدف منه هو تحقيق قصد عام يعود بالنفع على جميع الأفراد في المجتمع، مثل: الحظر الدى يقضي بعدم توقف السيارات في أماكن معينة أو أوقات معينة أو إستعمال المنبهات في أحياء معينة.

٤- استعمال القوة المادية:

يُعدّ استعمال القوة المادية من أدوات الضبط الإداري الإستثنائية في القانون المصري، وتلجأ إليها الإدارة كآخر حل لضمان تنفيذ قراراتها وحماية النظام العام والمصلحة العامة.

ويعتبر استعمال القوة المادية تطبيقاً لنظرية التنفيذ الجبري للقرارات الإدارية[١]، غذ تلجأ الإدارة إليه لتنفيذ قراراتها في أحوال خاصة[٢]، وهو يمتد إلى التنفيذ المباشر كأحد الوسائل المادية لسلطات الضبط الإداري التي تستهدف الصالح العام[٣]، لأن مقتضيات الصالح العام وما تتصف به من إستعجال، تتطلب تنفيذ قرارات الإدارة مباشرة، فإجراءات الضبط تتصف بطابع الضرورة والإستعجال[٤].

ويعتبر إستعمال القوة المادية من اخطر وسائل الضبط الإداري، لأنها تستطيع تنفيذ قراراتها بإرادتها وحدها، دون حاجة لتدخل القضاء، لذلك يعتبر التنفيذ المباشر احد أهم إمتيازات الإدارة[٥].

(١) د/ محمود عاطف البنا، الوسيط في القانون الإداري، القاهرة ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٩٩م ، ص ٤٠٦، وراجع د/ محمود سعد الدين الشريف ، أساليب الضبط الإداري والقيود الواردة عليه ، مرجع سابق ، ص ٤١

(٢) د/ حلمي عبدالفتاح الدقدوقي ، رقابة القضاء على مشروعية الداخلية لاعمال الضبط الإداري ، مرجع سابق ، ص ٨٠

(٣) د/ منيب محمد ربيع ، ضمانات الحرية في مواجهه سلطات الضبط الإداري ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس القاهرة، سنة ١٩٨١م، ص ١١١

(٤) د/ ماجد راغب الحلو ، القانون الإداري ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية سنة ١٩٨٧م، ص ٦١٨ ،

(٥) د/ محمد سليمان الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٥٧م ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ٤٤٥

(ISSN: 2356 - 9492)

ونرى إستعمال القوة المادية في القانون المصري في حماية البيئة بالشروط الآتية :

- أن يكون هناك نص قانوني صريح يجيز استعمال القوة المادية.
- أن يكون قد تم استنفاد جميع الوسائل الأخرى دون جدوى، مثل الإنذار والإخطار.
- أن تكون هناك ضرورة ملحة[1] لفرض الامتثال للقرار الإداري أو منع وقوع ضرر جسيم.
- أن تكون القوة المادية مُستخدمة بشكل متناسب مع خطورة الموقف.
- أن لا تُشكل القوة المادية خطرًا على حياة أو صحة الشخص المخاطب.

ونرى ان وسائل الضبط الإداري فعّالة يمكن استخدامها لتحقيق حماية البيئة، وذلك من خلال:

- **الوقاية من مخالفات القوانين البيئية:** وذلك من خلال وضع معايير بيئية صارمة للمنشآت والأنشطة المختلفة، وإصدار تراخيص بيئية مشروطة بتحقيق تلك المعايير، والتفتيش الدوري على المنشآت للتأكد من التزامها بالقوانين البيئية.
- **معالجة مخالفات القوانين البيئية:** وذلك من خلال إصدار أوامر إدارية بوقف المخالفات، وإزالة آثارها، وإنزال العقوبات على المخالفين.
- **التوعية والتثقيف البيئي:** وذلك من خلال نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، وتشجيعهم على المشاركة في حماية البيئة، ودعم الأنشطة البيئية المختلفة.

(1) انظر حكم مجلس الدولة الفرنسي ، في ١٩ اذار ١٩٢٣ م ، في قضية ريني بنجامين ، ص ١

الخاتمة

وفي الأخير نجد أن حماية البيئة مسؤوليةٌ أخلاقيةٌ وإنسانيةٌ، ولابدّ من تضافر الجهود للحفاظ عليها للأجيال القادمة، فمن خلال تكاتف الجميع، يمكننا ضمان مستقبلٍ أفضلٍ لنا وللأجيال القادمة.

ويقع على عاتق الجهات الحكومية، مثل الوزارات والإدارات العامة، مسؤولية حماية البيئة .ويجب على هذه الجهات وضع برامج وخططٍ تُساهم في المحافظة على البيئة، وتُعزّز الوعي البيئي لدى الأفراد.

ولكن حماية البيئة ليست مسؤولية الجهات الحكومية فقط، بل هي مسؤوليةٌ مشتركةٌ تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع .فكلّ فردٍ يجب أن يُدرك أهمية حماية البيئة، وأن يبذل قصارى جهده للحدّ من التلوث.

وخلصنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

- تُعدّ الاتفاقيات والمشاريع المشتركة بين مصر والسعودية في مجال حماية البيئة نموذجًا يُحتذى به للتعاون العربي في هذا المجال، ويُساهم هذا التعاون في تعزيز جهود البلدين لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- الاعتراف بحق الإنسان في بيئة سليمة في ظل التعاون البيئي بين مصر والسعودية
- تعد البيئة السليمة حقاً من حقوق الإنسان التي يتوجب أن تعترف بها الدساتير في سائر دول العالم، وبالفعل اعترف النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بذلك الحق والزم حمايته وبذلك جمع بين الحق والبيئة.
- أن حماية البيئة من التلوث هي احد اهداف سلطة الضبط الإداري، إذ أن الهدف الأساسي من إجراءات الضبط الإداري هو حماية النظام العام بعناصرة الثلاثة (الأمن العام – الصحة العامة – الآداب العامة)
- تمتلك هيئات الضبط الإداري أساليب متنوعة لحماية البيئة منها أسلوب وقائي والآخر علاجي لمواجهه حالات التلوث التي وقعت بالفعل على البيئة.
- حماية البيئة مسؤوليةٌ مشتركة تقع على عاتق الجميع، أفرادًا وحكومات ومؤسسات، فلنعمل معًا لضمان مستقبلٍ أفضل لنا وللأجيال القادمة على كوكبٍ.
- أن مصر والمملكة العربية السعودية لديها هيئات إدارية تساهم مساهمة فعلية في حماية البيئة وتطبق الإتفاقيات الدولية للبيئة ولها دور فعال بالمشاركات الفعاله في المؤتمرات الدولية للبيئة لنقل وتبادل الخبرات.

(ISSN: 2356 - 9492)

- ان المملكة العربية السعودية اصابت في منح الترخيص كوسيلة نظامية لحماية البيئة والتنمية المستدامة وتنفيذاً للنظام الأساسي للحكم ورؤية المملكة ٢٠٣٠م.

التوصيات:

- نوصي بتفعيل التشريعات المتعلقة بحماية البيئة من خلال وجود رقابة محكمة وإجراءات رادعة للمخالفين.
- إنشاء لجان إدارية خاصة بحماية البيئة من التلوث في كل محافظة في السعودية ومصر بالتنسيق مع أجهزة البيئة المختصة.
- نوصي الحكومة السعودية والمصرية بتفعيل الإستراتيجية الوطنية للبيئة وعدم منح رخص للبناء أو المصانع إلا بعد التأكد من عد الإضرار بالبيئة.
- نشر وتعزيز المعرفة والثقافة والوعي والحس البيئي من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وقيام المؤسسات التعليمية والتربوية بدورها في نشر الثقافة والتربية البيئية.
- تفعيل الإتفاقيات الدولية وتنفيذ مبادئ رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ المتعلقة بالبيئة.
- نوصي بالتنسيق بين وزارة البيئة وأجهزتها وكافة الوزارات المعنية بشأن المخالفات البيئية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. د/ أحمد كمال أبو المجد ، الرقابة على دستورية القوانين في أمريكا ومصر دراسة مقارنة، القاهرة، عام ١٩٦٢م.
٢. د/ توفيق شحاته ، مبادئ القانون ، الجزء الأول، دار النسر للجامعات ، القاهرة ، سنة ١٩٥٤-١٩٥٥ .
٣. د/ حلمي عبدالجواد الدقدوقي، رقابة القضاء على مشروعية الداخلية لأعمال الضبط الإداري، رسالة دكتوراة ، ١٩٨٧م.
٤. د/ حسن أحمد شحاته، البيئة والتلوث والمواجهه، دراسة تحليلية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٠م
٥. د/ حسام مرسي ، سلطة الإدارة في الضبط الإداري ، دراسة مقارنة ، منشأة المعارف، إسكندرية، سنة ٢٠١٠م.
٦. د/ حمدي العجمي، القانون الإداري في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، عام ٢٠١٠م.
٧. د/صالح عبدالرحمن السعد، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، المجلد ٧ ، العدد ٢، عام ٢٠٢٢م.
٨. د/ رشا عبدالرازق جاسم، الضبط الإداري ، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين العراق' المجلد ١٦، العدد ٢، سنة ٢٠١٤م.
٩. د/ سامي جمال الدين ، اللوائح الإدارية وضمانة الرقابة الإدارية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ١٩٨٢.
١٠. د/ عبدالرؤوف هاشم بسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
١١. د/ عبدالمجيد سليمان، د/ انس قاسم جعفر، أصول القانون، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م.

(ISSN: 2356 - 9492)

١٢. د/ عمر موسى جعفر ، الحماية الإدارية للبيئة ومسئولية الإدارة عن الأضرار البيئية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٣.
١٣. د/ عيد محمد مناحي ، الحماية الإدارية للبيئة ،دراسة مقارنة ، ٢٠٠٩م، القاهرة ، دار النهضة العربية.
١٤. د/ كمال معيفي ، أليات الضبط الإداري لحماية البيئة ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦.
١٥. أ.د/ محمد سليمان الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار لبفكر العربي، القاهرة، عام ١٩٧٩م.
١٦. د/ ماجد راغب الحلو ، القانون الإداري ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية سنة ١٩٨٧م.
١٧. د/ محمد سليمان الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٥٧م ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
١٨. د/ محمد حسين عوض، جوانب من الحقوق والأحكام التشريعية للتخطيط البيئي في التشريع الوضعي والإسلامي، مجلة الحقوق الكويتية، السنة الثانية والعشرون، العدد ٣ ، سنة ١٩٩٨م.
١٩. د/ محمد شرف إسماعيل، سلطة الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، سنة ١٩٧٩م.
٢٠. د/ محمد الطيب عبداللطيف، نظام الإخطار والترخيص في القانون المصري، رسالة دكتوراة ، سنة ١٩٥٦م، القاهرة .
٢١. د/ محمود عاطف البنا، الوسيط في القانون الإداري، القاهرة ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٩٩م.
٢٢. د/ محمود عاطف البنا ، حدود سلطة الضبط الإداري ، القاهرة.
٢٣. د/ محمود سعد الدين الشريف، أساليب الضبط الإداري والقيود الواردة عليه ، المجلد ١٢، القاهرة ، مجلة مجلس الدولة المصري، ١٩٦٤م.
٢٤. د/ محمود سعد الدين الشريف، فلسفة العلاقة بين الضبط الإداري وبين الحريات، القاهرة ، مجلة مجلس الدولة المصري ، سنة١٩٦٩ م، العدد ١٦-١٨.
٢٥. د/ منيب محمد ربيع ، ضمانات الحرية في مواجهه سلطات الضبط الإداري ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس القاهرة، سنة ١٩٨١م.
٢٦. د/ نواف كنعان، القانون الإداري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، عام ٢٠٠٦م.

المعاجم اللغوية:

١. مجمع اللغه العربية المصري، ١٩٧٣م ، ٧٥/١

٢. المعجم الوجيز، مجمع اللغه العربية، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، طبعه ١٩٩٩-٢٠٠٠م.

٣. المعجم الوسيط، ١٩٦١م ، ج٧٥/٢

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Decret n 94-609 du 13 juillet 1994 relative 'l a pas sont ne détenteurs les dont emballage'd déchets aux, notamment ,relatif et matériaux des .ménages les
2. Hauriou (M): précis De droit administrative ET de Droit public, sire12e éd, 1933. P.549،
3. Jean- Claude Panisset ET Eric Dewailly, Contamination Alimentaire, Publié dans le Site
4. Suivante: https://espum.umontreal.ca/fileadmin/espum/documents/DSEST/Environnement_
5. Et_sante_publique_Fondements_et_pratiques/20Chap14.pdf, (consulté le: 11/1/2021) .

https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alnshrat-alshfyt/twqy-atfaqyt-ldm-hmayt-albyyt-byn-alamm-almthdt-llbyyt-wwzart